



PROVISIONAL

A/38/PV.15

7 October 1983

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الاثنين ، ٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٠ / ٠٠

الرئيس : السيد ايويكا
ن : السيد مارتيني اوردانتا
(نائب الرئيس)
(بنما)
(فتزويلا)

— خطاب فخامة السيد سبيروس كيبريانو ، رئيس جمهورية قبرص

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقي كلمات كل من :

— السيد باري (ايرلندا)
— السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
— السيد اورتيز ميركادو (بوليفيا)
— السيد بلوم (اسرائيل)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات العملية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع العرض على أن خالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64085/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٣٥

خطاب فخامة السيد سيروس كييريانو ، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : هذا الصباح ، سوف تستمع

الجمعية الى كلمة فخامة السيد سيروس كييريانو ، رئيس جمهورية قبرص .

أصطحب فخامة السيد سيروس كييريانو ، رئيس جمهورية قبرص الى قاعة الجمعية

العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سيروس كييريانو ، رئيس جمهورية قبرص،
وأن أدعو فخامته لالقاء بيانه أمام الجمعية العامة .

الرئيس كييريانو (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس،

يسعدني كثيرا أن أهنيكم بكل حرارة على انتخابكم لرئاسة الدورة الثامنة والثلاثين
للجمعية العامة . ولا شك أن هذا تعبير عن التقدير الدولي الكبير للمكانة التي يتمتع
بها بلدكم وشعبه بالإضافة الى صفاتكم البارزة كدبلوماسي محنك ومحام دولي مرموق
التي ظهرت خلال أعوام من التفاني والخدمة المشرة لبلدكم وأمريكا اللاتينية والأمم
المتحدة . وما يتصل بالموضوع أن أشير في هذه المناسبة الى مدى تقديرنا لروابط
الصداقة القوية القائمة بين بنسنا وقبرص ، وكلاهما دولة صغيرة ولكننا مدافعان قويان
عن مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة .

وفي نفس الوقت ، أود أن أسجل ثناءنا وتقديرنا للسفير ايمرى هولاي ، مشل
هنغاريا ، الذى قاد بنجاح وامتياز فريد ، خلال مدة رئاسته ، الدورة العادية
السابعة والثلاثين والدورات الستأنفة للجمعية العامة . فقد اكسبته مهارته الدبلوماسية
وحكمته احترام الجميع .

ونحن في قبرص ، سوف نتذكر دائما زيارته الرسمية لبلدنا ، التي أتاحت لنا
فرصة كبرى للترحيب به والتعبير له ، مرة أخرى ، عن تقديرنا العميق لتفانيه في خدمة
الامم المتحدة وما يكنه من مشاعر الصداقة الصادقة لقبرص وشعبها .

ويسعدني بصفة خاصة ان اشير الى الأمين العام والى جهوده التي لا تكل لدعم الأمم المتحدة وضمان فعاليتها ، وهو امر ضرورى للغاية من أجل السلم والأمن فى العالم . ونحن نامل باخلاص ان تثمر محاولاته لايجاد حلول للمشاكل الدولية ، بما فى ذلك مشكلة قبرص التي يتابعها بما عرف عنه من مهارة وحكمة وصبر وعزم ، فتحقق ما فيه خير البشرية جمعاء . ومن جانبنا ، يجب علينا ان نفعل كل ما فى وسعنا لمساعدة الأمين العام فى قيامه بواجبه الرفيع . ان السلم والرخاء فى العالم لا يمكن ان يتحققا الا اذا بذل جهد جماعي بواسطة كل اعضاء الأسرة الدولية . ومثل ذلك الجهد الجماعي أكثر الحاحا الآن منه فى أى وقت مضى .

ان التهديد باستخدام القوة أو استخداماها فى العلاقات الدولية ، والتدخل العسكرى ، واحياء الحرب الباردة ، والمنافسة ما بين القوى العظمى ، وزيادة حدة سباق التسلح لاسيما فيما يخص الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ، كل ذلك يشكل صورة قاتمة لعالمنا المعاصر . ان الآثار التي يمكن ان تترتب على عدم قيامنا بتزويد الامم المتحدة بالوسائل اللازمة للقيام بمسؤولياتها الأسمى وهي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين كما نص على ذلك فى الميثاق ، آثار خطيرة للغاية .

وان كنا لنا ان نستجيب بفعالية وعلى أساس دائم للمخاطر التي تتهدد السلم ، بل وبقاء البشرية ذاته ، فيجب علينا ان نهب بعزم وبشكل عاجل لتزويد مجلس الأمن بالوسائل الكفيلة بانشاء نظام أمن جماعي دولي فعال لردع الخروج على القانون الدولي ، ووضع حد لسباق التسلح النووى المتصاعد بلا نهاية ، واحياء هئية المنظمة التسي تضاءلت من جراء التجاهل المتصف بالازدراء لقراراتها طوال سنوات بأكملها . لقد حان الوقت لكي نضع حدا لأزمة الثقة فى الأمم المتحدة بأن نتحلى بالشجاعة والحكمة فنلتزم بمبادئ هذه المنظمة .

ان ضروب التقدم التكنولوجي قد تطورت الى حد يثير الاعجاب . ورغم تباين مصالحنا واهدافنا الخاصة وتعدد ها التقى الجنس البشرى فى آرائه حول موضوعات

بعينها ، وخطا خطوات ضخمة . فلدينا اليوم الوسائل الكفيلة بتمكيننا الى حد كبير من استئصال المرض ، ومكافحة الجهل ، بل وغزو الكون الذى يوجد فيه كوكبنا ، واختزال المسافات والتقريب ما بين الشعوب والافكار من كل القارات ، من خلال وسائل متقدمة للنقل والاتصالات . الا ان هذه الانجازات الباهرة في مجالات العلم والتكنولوجيا تتصف بقدر من التناقضات الخطيرة يجعل آثارها المفيدة عرضة لان يطمسه ما تنطوى عليه من امكانات خطيرة . وهكذا فان الطاقة النووية يمكن ان تكون مفيدة للبشرية اذا ما استخدمت للأغراض السلمية ، ويمكن ايضا ان تدمر حضارتنا بل وتستأصل شافة الجنس البشرى اذا ما استخدمت كسلاح من اسلحة الحرب .

ان سباق التسلح لا يزيد فحسب حدة هذا الخطر الذى يهدد بآبادة البشرية ، بل ويشتت انتباه من يملكون الموارد المادية والمعرفة التقنية الذين يستطيعون ان يسهموا في تحسين نوعية الحياة في كل ارجاء العالم ، ويستنفد قواهم . وفي هذا الصدد قد يكون من المناسب ان نشير الى معهد البحوث الاستراتيجية في لندن بقدر ما انفق على التسلح خلال العام المنقضي بمبلغ ٨٠٠ بليون دولارا . وفي هذا القرن ، قرن استكشاف الفضاء الخارجي ، ليس من المقبول ان تظل المجاعة والفقر والأمية والمرض بلايا تعاني منها قطاعات كبرى من سكان كوكبنا . وبأى ضمير نستطيع ان ندعي اننا قد غزونا الكون الذى نعيش فيه بينما البشر يموتون جوعا ومرضاً ، وتولد الالاف من الكائنات الانسانية كل يوم لتشب في ظل ظروف غير مقبولة انسانيا ؟ ان هذه التناقضات تغذيها وتزيد لها قوة ضروب العداة التي تتصف بها العلاقات بين الدول الكبرى ، وهي عداوات تسترجم الى ازمت عالمية تتحول بدورها الى مواقف مجابهة تؤدي الى تكثيف سباق التسلح .

ان ثمار نزع السلاح الشامل والكامل قد تجنيها اجيال مقبلة ، ان كان لنا

أن نأمل أن تسود راحة العقل العلاقات الدولية بقدر يضمن لنا ان تكون هناك
اجيال مقبلة . وفي الوقت الحالي ، يجب ان تتخذ بضع خطوات ، حتى وان كانت
متواضعة ، في الاتجاه السليم .

ان عدم التوصل الى تحقيق نتائج ذات مغزى للدورة الثانية الخاصة المكرسة
لنزع السلاح ينبغي الا يحبط عزائضا ، بل ينبغي ان يزيدنا تصميما على ألا ندخر
وسعا في العمل على تحقيق حلم البشرية بايجاد بيئة دولية من السلم والأمن متحررة
من خطر وقوع كارثة نووية .

لقد كان اعتقادنا الجازم دائما ان نزع السلاح الكامل الفعال لا يمكن ان يتحقق ما لم نبدا في الوقت ذاته في استخدام نظام للأمن الدولي يعمل من خلال الأمم المتحدة . وتمثل هذه الفرضية التي اعتمدت في اعلان الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى ، التوجه الأساسي لتلك الوثيقة ، وقد اعرّب عنها بالمثل في قرار ذي صلة للجمعية العامة اعتمد بتوافق الراى . كما ان الجمعية حثت على التنفيذ المبكر لذلك في قرار لاحق . والواقع انه ما من سبيل للتوصل بأى قدر من الفعالية الى نزع السلاح على اساس دائم الا متى وجد نظام أمن جماعي يطمئن الدول الى انها لن تكون ضحية للعدوان .

ان مسؤوليات الدول العظمى عن ايجاد مثل ذلك النظام مسؤوليات جسام الا انه من المتعين على كل دولة منا ان تتحمل بنصيبها من عبء تلك المسؤوليات . فمسؤوليتنا تجاه الجنس البشرى باتت اليوم أكبر من أى وقت مضى . وقبرص بوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز ، بل وأحد الاعضاء المؤسسين لتلك الحركة ، قد تشارك البلدان التي تفكر بنفس الطريقة العمل الدائب في سبيل تحقيق هذا الهدف ، وفي الوقت نفسه سنواصل جهودنا بالتعاون مع الآخرين لتنفيذ أحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، حيث اننا مقتنعون ان ما تتضمنه الوثيقة من أحكام تعد جوهريا بالنسبة للانفراج وتعزيز السلام والأمن والتعاون لا في اوربا فحسب بل وفي العالم اجمع على أساس من التناظر والامتداد . ان تكريسنا لروح ونص الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، وتمسكنا بمبادئ عدم الانحياز لا يتزعزع . ان خطر التهديد باستخدام القوة أو استخداماها في العلاقات الدولية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام سيادة وسلامة أراضي الدول تعتبر بالنسبة اليها من المبادئ المقدسة التي سنواصل الجهاد في سبيل تحقيقها .

وحيث اننا ملتزمون بالمبادئ الأساسية لعدم الانحياز ، سنواصل القيام بدور ايجابي بناء في ساحة العلاقات الدولية ، مثلما فعلنا منذ استقلالنا قبل ثلاثة وعشرين عاما ، في معالجة مسائل السلم والأمن ، ومسائل العدالة الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية . ولن ندخر وسعا في الدفاع عن الكرامة الانسانية ومساندة حقوق الانسان وحياته الأساسية .

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية في العالم فان اختلال التوازن الهيكلي ما بين الشمال والجنوب يزداد ، كما تزداد أيضا محنة البشر الفقراء في عدد من البلدان النامية . وهذه الحالة غير المقبولة ليست مجرد نتيجة لتذبذب دورى في النظام الاقتصادى الدولى فحسب ، بل هي ايضا من اعراض سوء التكيف المتأصلة في هيكل النظام الاقتصادى وفي عالمنا المعاصر المتكافل ، يعتبر وجود نظام يخدم بالكامل المصالح طويلة الأجل لكل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية ضرورة حتمية .

ويؤسفنا ان المفاوضات الجارية لانشاء نظام اقتصادى دولى جديد قد عجزت ، خلال ما اوشك ان يكون عقداً بأكمله ، عن التوصل الى نتائج فحالة التوقف التام التي لم تستطع تلك المفاوضات تجاوزها حتى الان حول اجراءات وجدول أعمال المفاوضات العالمية الشاملة لم تنته ، وباعت بالفشل كل الجهود التي بذلت لتحقيق تقدم في مجالات كالتعاون الاقتصادى الدولى والطاقة والنقد والتمويل والتجارة . ونتيجة لذلك فاننا نشهد ، بدلا من التطوير والتحسين ، ركودا ، بل انحسارا اقتصاديا . وهكذا فان البلدان التي تعتبر أقل البلدان نموا لم تحقق أى نمو حقيقي خلال السنوات الأخيرة .

وفي ظل هذه الظروف ، وبالنظر الى واقع التكافل الاقتصادى الدولى ، فانه من صالح البشرية قاطبة ، ان نعمل جميعنا معا باخلاص وتفان ومثابرة على انشاء النظام الاقتصادى الدولى الجديد . ان حق البقاء ، والتنمية والرخاء حق للانسانية جمعاء وحرمان جزء كبيرا من البشرية من ذلك الحق ، ليس امرا غير مقبول فحسب بل ومؤد الى نتائج عكسية . وما لم نكثف جهودنا لتعزيز هذا الهدف ، فاتنا سنكون

قد قصرنا دون الوفاء بالتزاماتنا تجاه شعوبنا وتجاه الاجيال المقبلة من البشرية . ولا ريب في ان تحقيق هذا الهدف يتوقف الى حد كبير على احراز تقدم يعتد به ، بالأقل في مجال جهودنا لتأمين السلم والأمن الدوليين .

ان الصلة الوثيقة بين عملية التنمية في مجملها والتدفق الحر المتوازن للمعلومات امر مسلم به من الجميع ونكرر تأييدنا لانشاء نظام جديد عالمي للمعلومات والاتصالات اكثر عدلا وفعالية بما يغير في النهاية وضع التبعية للبلدان النامية .

من أكبر مشاكل الأمم المتحدة التي اشترت اليها مشكلة الافتقار الى احترام مقرراتها من جانب الذين تسهم هذه المقررات ، كما أكد الأمين العام في تقريره للدورتين السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين للجمعية العامة . تلك مشكلة تقوض مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ، حيث تؤدي الى نتائج سلبية تؤثر على جهود هذه المنظمة لصون السلم والأمن الدوليين .

كما ان مشكلة عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة لا تنتقص من فعالية الأمم المتحدة كأداة للمسلم والعدالة وتشوه صورتها فحسب ، بل وتبرر اثاره تساؤلات خطيرة حول مصداقيتها . وكما اوضحت في الماضي ، فان النظر في هذا البند الحيوي الهام الذي ادرجته قبرص في جدول الأعمال ، يتطلب دراسة جادة عاجلة من قبل الجمعية العامة ، حيث يمكن ان تبذل الجهود المنسقة للمجتمع الدولي على نحو أفضل لدعم سلطة وفعالية الأمم المتحدة . ولقد جعلت التطورات الأخيرة داخل وخارج المنظمة دراسة الجمعية العامة لهذه المسألة أكثر إلحاحا بالفعل ، وينبغي ان نتذكر ان اعلان المؤتمر السابع لرؤساء الدول والحكومات للبلدان غير المنحازة في خلاصاته وتوصياته :

رحب بالنظر خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة في

مسألة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة (A/38/132.Para 191) .

وذلك على النحو الذي اقترحه قبرص . ويمكن ان تسهم المشاورات المناسبة والأفكار البناءة التي تطرح اثناء المناقشة في الجلسة العامة اسهاما كبيرا في وضع المبادئ

التوجيهية وإيجاد الوسائل المفضية لأفضل الطرق التي يمكن أن تعالج بها هذه المشكلة الخطيرة التي تواجه المنظمة .

ونعتقد اعتقاداً جازماً أن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة هو وحده الكافي لـ
بتحقيق السلم والأمن اللذين ينشدهما المجتمع الدولي والحفاظ عليهما .

إن التزام بلادى بالحماية المتكاملة لحقوق الإنسان ، سواء كانت مدنية أو سياسية وكذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أمر معروف تماماً . وهذا الالتزام الوثيق يقوم على قناعتنا بأن المقصد النهائي لسياسات الدول وأعمالها ينبغي أن يكون تعزيز الكرامة الإنسانية والتمتع الكامل والشامل بالحقوق الإنسانية .

وفي نفس الوقت ، فانتا نؤمن ايماننا قويا بأن العمل الذي نقوم به لوضع معايير واصدار وثائق حقوق الانسان وتطبيقها ينبغي أن يساند جهازا دوليا كفا يتولى التنفيذ ، ان كان لذلك العمل أن يبيت فعلا بحق .

ان وجود حالات من الانتهاك الصارخ الجسيم المتواصل للحقوق الانسانية في أجزاء كثيرة من العالم ، يبرهن على أن عدم احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية المنصوص عليها تحديا في ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الأخرى ، يشكل عنصرا فعلا في جوهر العديد من المشاكل . وسيكون توفير جهاز فعال يكفل وضع حد لهذه الانتهاكات بمثابة اسهام منا في ايجاد حلول لهذه المشاكل ، وهذا نعرز قضية السلم والأمن في العالم .

ان المؤتمر السابع لرؤساء الدول والحكومات لبلدان عدم الانحياز الذي انعقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ تحت القيادة الحكيمة النشطة للسيدة أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند يبين بوضوح أن أعضاء هذه الحركة رغم ما بين أنظمتهم الاجتماعية والاقتصادية من تباين ، قد عقدوا العزم على أن يقوموا — من خلال جهدهم الجماعي — بدور ايجابي بناء لايجاد حلول للمشاكل التي تواجه عالمنا المعاصر .

ان الاعلان السياسي والاقتصادي لمؤتمر القمة السابع ورسالة نيودلهي مكان هامان ينبغي أن نعمل على تنفيذهما بكل ما وسعنا من جهد . وسوف نواصل نحن من جانبنا بذل كل ما تتيحه امكانياتنا المحدودة على الأصعدة الثنائية ومتعددة الأطراف والديبلوماسية لتنفيذ المبادئ والتدابير الواردة في الرسالة ، تعزيزا للسلم والعدل . وسنواصل التصدي للامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والعنصرية وكل أشكال العدوان والاحتلال والهيمنة الأجنبية والتدخل .

ان الحالة العرجة التي ما زالت سائدة في منطقة الشرق الأوسط تشغلنا بشكل خاص . ونظرا للروابط التاريخية والودية التي تربطنا بشعوب الشرق الأوسط ولدانسه وقرينا الجغرافيا من منطقة التوتر فانتا نشعر بعميق القلق والأس لاراقة الدماء والاضطراب وما يترتب عليه من خسائر في الأرواح . ان التردى المتواصل للموقف في الشرق الأوسط ينطوى على تهديد واضح للسلم والأمن الدوليين .

ان مشكلة الشرق الأوسط التي تكمن في جوهرها مسألة فلسطين ، لن تحل إلا بالتوصل الى سلام عادل يقوم على انسحاب اسرائيل من كل الأراضي المحتلة ، واعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حق في اقامة دولته الخاصة به والمستقلة وذات السيادة على أساس قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ . ويجب أن تشترك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في أية مفاوضات اذا ما كان المطلوب هو التوصل الى حل شامل عادل ومقبول ودائم .

ونبينا يتعلق بالحالة في لبنان ، نكرر مرة أخرى تأييدنا لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله . وبينما نأمل في امكانية استمرار وقف اطلاق النار ، نعتقد أن تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) ، و ٥٠٩ (١٩٨٢) سوف يعجل بعملية البحث عن ايجاد سلام دائم في لبنان . ولا بد من أن تنسحب قوات الاحتلال الاسرائيلية من كل الأراضي اللبنانية . ونحن نأمل باخلاص في أن تكفل الجهود التي تبذل من أجل المصالحة الوطنية بالنجاح ، بما يمكن الحكومة اللبنانية من ممارسة سيادتها على كل أراضيها ضمن حدودها المعترف بها دولياً .

لقد عانت ايران والعراق ، لثلاث سنوات الآن ، ويلات حرب مدمرة أدت الى خسائر فادحة في الأرواح والموارد . فقد راح أكثر من ١٠٠ . ٠٠٠ شخص ضحية لهذا الصراع المؤلم . ولا بد من ايقاف القتال . ونحن نناشد كلا البلدين ، وكل البلدان الأخرى التي يمكن أن تساعد في تحقيق ذلك ، السعي للتوصل الى تسوية سلمية ووضع حد للصراع الدائر في ذلك الجزء الحساس من العالم .

ان السجل الجدير بالتقدير لضروب التقدم التي أمكن التوصل اليها في مجال تصفية الاستعمار ، خاصة منذ أن اتخذت الجمعية العامة قرارها التاريخي ١٥١٤ (د - ١٥) ، منذ حوالي ٢٣ سنة ، لا ينبغي أن يخفي الحقيقة الماثلة في أنه ما زالت هناك بلدان وشعوب كثيرة ، في عصر الأمم المتحدة ، تعاني من تحت وطأة الاستعباد والتسلط والاستغلال

الأجنبي وغير ذلك من أشكال الاستعمار . وستظل قبرص ، من جانبها ، تؤيد تأييدا نشطا بغير تحفظات كافة الجهود الرامية الى انهاء عصر الاستعمار الذى عفى عليه الزمان وجعل عضوية هذه المنظمة عالمية بالفعل . ونحن نرحب باغتباط خاص بقبول دولة سان كريستوفر ونيفيس في عضوية الأمم المتحدة بعد حصولها على استقلالها .

ومما يشوه السجل الحافل لتصفية الاستعمار أن يظل شعب ناميبيا محروما من الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني وتوحيد ناميبيا بما في ذلك خليج والفيس وجزر البنغوين وغيرها من الجزر المتاخمة .

طيلة الأعوام السبعة عشر الماضية ، ظل المجتمع الدولي يعربء عاما بعد عام ، في هذا المحفل عن تأييده الكامل لاستقلال ناميبيا . ولقد أتاحت لنا الفرصة ، سنة بعد أخرى ، للاعراب عن استنكارنا لموقف نظام بريتوريا العنصرى المتعنت .

وقد قام مجلس الأمن مؤخرا ، باتخاذ القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) ، بتحديد اطار زمني لتنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وفي نفس الوقت قرر المجلس أن يعزز دور الأمين العام . ويعبر القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) عن الشعور العميق بعدم الرضا ونفاذ الصبر من جانب المجتمع الدولي ، حيال المأزق الحالي الذى توقفت عنده المفاوضات حول استقلال ناميبيا .

لقد كان موقف قبرص دائما ، فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، موقفا مبدئيا لا لبس ولا غموض فيه . فقبرص ، وهي من بلدان عدم الانحياز وعضو بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وبلد انظر الى خوض غمار كفاح تحررى للحصول على استقلاله ، تلتزم التزاما تاما بخطة الأمم المتحدة للحصول على استقلالها وتؤيد دائما بقوة حيث أن تلك الخطة تهيئ الوسيلة الوحيدة للتوصل الى تسوية سلمية لهذه المشكلة الدولية الخطيرة .

تعتبر مسألة ناميبيا حالة واضحة من حالات تصفية الاستعمار وبحكم كونها كذلك ينبغي ألا تتعلق بأية سائل أخرى خارجية من قضايا المنطقة . ومحاولة جنوب افريقيا الربط بين وجود القوات الكوبية في أنغولا والجهود المبذولة للتوصل الى تسوية في ناميبيا محاولة غير مقبولة ولا تقوم على أساس سليم ، ولا تؤدي لها الا اطالة أمد المظالم الواقعة على شعب ناميبيا . ونحن نكرر تضامننا مع شعوب ناميبيا وكذا مع بقية بلدان خط المواجهة .

وليس موقف نظام بريتوريا تجاه ناهيبيا هو غير المقبول فحسب ، بل ومن غير المقبول أيضا استمرار سياسة ذلك النظام البغيضة ، سياسة الفصل العنصرى التي أدانها المجتمع الدولي مرارا . ومن الواضح انه من الضرورى القيام بجهود وممارسة ضغوط أكثر تصميما وعزما حتى يتسنى وضع حد لهذه الحالة التي لا تطاق .

أما قضية الصحراء الغربية ، وهي من الشواغل الدائمة للمجتمع الدولي منذ ١٩٧٥ ، فما زالت معلقة بغير حل . وما زالت تصفية الاستعمار في هذه المنطقة مطلبا يتعين السعي الى تحقيقه ، وعلى أطراف هذا النزاع أن تسعى بكل ما وسعها من جهد الى بلوغ تلك الغاية . وينبغي أن تتاح لشعب الصحراء الغربية حريته كاملة لممارسة حقه في تقرير مصيره . ولن يمكن تحقيق السلم الا من خلال تسوية سياسية يتم التوصل اليها بين أطراف النزاع على أساس المبادئ التي اعتمدتها في هذا الخصوص الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز .

وتواجه أمريكا الوسطى هي الأخرى أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة ، ينبغي أن تحل بطريقة سلمية تقاديا لصراعات أوسع مدى قد تهدد السلم والأمن في المنطقة . اننا نتابع بقلق عميق الأحداث الجارية في نيكاراغوا وغيرها من بلدان أمريكا الوسطى ، ونعرب عن أملنا في أن تكفل بالنجاح الجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة وخارجها ، بما في ذلك جهود مجموعة الكونتادورا . وما تعلقوا أهميته على كل ما عداه احترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي جميع الدول في المنطقة احتراماً كاملاً ، واحترام الحق السيادى لشعوب المنطقة في اختيار أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمحض حريتها وبغير أى تدخل أجنبي .

ونحن ، كما سبق أن أوضحت ، نعلق أهمية كبرى على دعم السلام والأمن والتعاون العالمي . ومن المسؤوليات الملقة على عواتقنا أن نفتتح كل فرصة لتشجيع الجهود الجماعية الرامية الى تحقيق ذلك الهدف في أى منطقة كانت من العالم . ونظرا لأن قبرص من بلدان البحر الأبيض المتوسط ، فانها تعلق أهمية خاصة على هذه المنطقة الحساسة ، وتدعو كل بلدان البحر الأبيض المتوسط والبلدان الأخرى أن تجرب وسائل جديدة لتحقيق التقارب

بشكل متزايد بين بلدان المنطقة وشعوبها ، بغية التوصل الى السلام والأمن والتعاون وادامتها في المنطقة .

ومن الانجازات البارزة التي تدعو الى الارتياح ، لهذه المنظمة ، اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، في ١٩٨٢ ، بأغلبية ساحقة . فذلك الانجاز اسهم تاريخي للأمم المتحدة في مجال التطوير والتقنين التقدمي للقانون الدولي بغية التنظيم القانوني المنضبط لشؤون العالم . ونأمل باخلاص أن تقوم كل الدول بالتوقيع على الاتفاقية وأن تحظى بأقصى عدد من التصديقات في أقرب تاريخ ممكن .

لقد قامت الجمعية العامة في دورتها الستائفة السابعة والثلاثين في أيار/مايو من العام الحالي ، بمعالجة مسألة قبرص مرة أخرى ، واعتمدت بأغلبية ساحقة قرارها الهام ٢٥٣/٣٧ . ويشمل هذا القرار وسائر القرارات الأخرى لمجلس الأمن والجمعية العامة بشأن قبرص كافة العناصر الضرورية لحل سلمي عادل ودائم لمسألة قبرص .

لقد نوقشت قضية قبرص في هذه الجمعية مرارا ، وكل جوانبها المختلفة معروفة لكم جميعا ، ففي ١٩٧٤ قامت تركيا بغزو جمهورية قبرص واحتلت ما يقرب من ٣٧ في المائة من أراضيها . واليوم ، بعد أكثر من تسع سنوات من ذلك الغزو مازالت قوات الاحتلال التركية جاثمة على أراضينا بالانتهاك لميثاق الأمم المتحدة وقرارتها . لقد أبدت تركيا تجاهلا تاما لتلك القرارات ، بما في ذلك القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي اعتمدته هذه الجمعية بالاجماع وأيده مجلس الأمن بالاجماع بعد ذلك . وبعد تسع سنوات من الغزو ، لم يسمح ولو لواحد من اللاجئين البالغ عددهم مائتي ألف لاجئ بالعودة ، كما أن مصير الحقودين ظل من غير الممكن التيقن منه . وخلال هذه الفترة ، واصلت تركيا والقيادة التركية القبرصية تنفيذ مخططاتها الرامية الى ترسيخ التقسيم وسائر نتائج الغزو ، فحاولت تغيير البنية الديموغرافية لقبرص عن طريق استقدام عشرات الآلاف من المستوطنين من تركيا ، كما وزعت بطريقة غير مشروعة المنازل والأراضي المطوكة للقبارصة بعد طردهم منها عن طريق ما يسمى بسندات ملكية العقارات لهذه الممتلكات ، كما قامت باستبدال

المعطة القانونية لقبرص بالليرة التركية ، وهددت بتحقيق الانفصال والاعلان غير الشرعي للاستقلال من طرف واحد . وفي ظل هذه الظروف لا يمكن أن ينجح بحثنا عن تسوية للقضية الا من خلال تغيير جذري في موقف الجانب التركي . فاذا كان فقط ، يمكن أن نأمل في احراز أى تقدم .

لقد شعرنا بارتياح استعداد الأمين العام للقيام بجهد شخصي استمرارا في القيام بمهمة الساعي الحميدة التي أنيطت به من قبل مجلس الأمن . وقد تأيدت جهود الأمين العام تأييدا صريحا ، بموجب القرار الأخير للجمعية العامة في أيار/مايو الماضي . ولقد شجعنا دائما الاشتراك الشخصي للأمين العام والمبادرات التي قام بها ورحبنا بها . ومن المعروف أن الأمين العام قد قام بالفعل ، في معرض ما يقوم به من جهود بطرح بعض الأفكار على سبيل استطلاع آراء الطرفين . وقد أحطنا الأمين العام بشكل رسمي ، اننا نرحب باشتراكه الشخصي ونقله وبأن المنهجية التي اقترحها مقبولة أيضا . كما قدمنا أيضا استجاباتنا لكل أفكاره الاستثنائية ، بطريقة بناءة للغاية ، وقد سررنا جدا لأن الأمين العام نفسه وصف استجابتنا "بأنها خطوة ايجابية هائلة" . وأود أن أكرر مرة أخرى ، استعدادنا للتعاون بكل نية صادقة مع الأمين العام ، رغبة منا في العمل على التوصل الى حل عادل وله مقومات الاستمرار للمسألة القبرصية وفقا لقرارات الأمم المتحدة والاتفاق عالي المستوى .

اننا نومي الى حل عادل للمسألة القبرصية بما يضمن استقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها وعدم انحيازها . ومثل ذلك الحل سيكون - لا ريب - في صالح الشعب القبرصي ككل ، كما سيكون ، في التحليل النهائي . في صالح جميع بلدان منطقتنا الحساسة ، وسيكون أيضا في صالح قضية السلم والأمن الدوليين .

وقد قدمنا بالفعل اسهاما ذا مغزى ، بغية التوصل الى مثل ذلك الحل ،
 بموافقتنا على القبول بحل ينمى على نظام اتحادى ، وهو شئ لم يكن من الممكن تصوره على
 الاطلاق فيما مضى . كما قمنا بالفعل ايضا بتقديم اقتراحات أخرى بناءة بعيدة المدى
 كالاقتراحات الخاصة بتجريد جمهورية قبرص من الطابع العسكرى ، والضمانات الفعالة لحقوق
 الانسان وضمان الأمن لكل القبارصة تحت اشراف دولي . الا أننا لا نستطيع أن نقبل
 تحت أية ظروف ، أى نوع من التجزئة أو التقسيم بأى شكل من الاشكال . ولا يمكن أن نقبل
 بأن تكون نتائج النزوا أساسا للحل . لقد أرسى أساس حل المشكلة القبرصية في قرارات
 الأمم المتحدة والاتفاقيات عالمية المستوى . ولا يمكن حل المشكلة القبرصية بغير انسحاب
 قوات الاحتلال التركية من قبرص وعودة المستوطنين الى تركيا . ولا يمكن ان يكون هناك أى
 حل بغير استعادة الوحدة بين القبارصة ورد حقوقهم الانسانية وحريةهم الاساسية اليهم
 بما في ذلك حق اللاجئين في العودة الى ديارهم .

وأود أن أعرب عن أملى في ان يبدل جميع اعضاء الامم المتحدة قصارى جهدهم
 لمساعدة الامين العام في مساعيه ، وأن يتصرفوا وفقا لقرارات الامم المتحدة . أما تلك
 البلدان التي تتمتع بوضع أفضل يتيح لها ان تمارس نفوذها في أنقرة ، فتقع على عواتقها
 مسؤولية خاصة تتمثل في ممارسة ذلك النفوذ والعمل بغير تردد وطريقة فعالة .

ان طموحنا الوحيد تحويل قبرص من مكان يسوده النزاع والصراع الى مكان تخيم
 عليه السعادة والرفاهية لكل المواطنين تحت مظلة الحرية والديمقراطية والعدالة
 وجعل قبرص جسرا للتعاون والتفاهم بين شعوب القارات الثلاثة .

ان تحقيق هدفنا ، ليس فقط ضرورة طحة لبقاء قبرص كدولة مستقلة متمتعة بالحرية
 والكرامة ، بل يمثل ايضا اسهاما هاما في قضية السلم والأمن الدوليين بما يدعم مبادئ
 ومقاصد الامم المتحدة ، التي يتعين علينا جميعا أن نكرس أنفسنا لها من جديد ونخدمها
 باخلاص ان كنا نؤمن حقا بمستقبل يسوده السلام والسعادة لكل البشر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : نيابة عن الجمعية العامة ،
أود أن أتوجه بالشكر إلى صاحب الفخامة رئيس جمهورية قبرص على الخطاب الهام الذي
ألقاه .

أمطح سعادة السيد سيروس كيويانوف رئيس جمهورية قبرص إلى خارج قاعة
الجمعية العامة .

البند " ٩ " من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد باري (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أشترك في تهنئتك على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة أن خبرتكم الواسعة بالشؤون الدولية ، وبالأمر المتحدة بصفة خاصة ، تؤهلكم بشكل خاص لقيادة هذه الجمعية في مداولاتها .

وأود أيضا ان اشكر سلفكم السيد ايمري هولاي على الاسلوب الكفء الذى تراس به الدورة الماضية .

كما أود أن أتقدم بالترحيب الحار الى أحدث دولة عضويننا ، سسان كريستوفر ونيفيس .

تأسست الامم المتحدة منذ ما يقرب من ٤٠ عاما مضت للحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وتنمية العلاقات الودية بين الامم ورعاية التقدم الاقتصادى والاجتماعى وتعزيز احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية . واذا ولدت الامم المتحدة من اشد الحروب تدميرا في تاريخ الانسان ، كان انشاؤها بمثابة المحاولة الثانية في هذا القرن لفرض النظام والاستقرار على الفوضى التي ظلت سمة جوهرية للعلاقات بين الدول وبالنسبة لشعوب كوكبنا الهش التي عانت معاناة شديدة في غمار حربين عالميتين ، والعديد من الصراعات الاخرى على مدى السنوات الخمسين الماضية أتاحت الامم المتحدة لتلك الشعوب ان تأمل في أن تكون الانسانية قد وجدت أخيرا منهجا للامن الجماعي يحل التعاون محل الصراع والمفاوضات محل استخدام القوة ويدافع عن الضعفاء ، ويردع العدوان .

فهل نجحت هذه المنظمة أم أخفقت ؟ هل حققت الامال العظيمة لمؤسسيها والتوقعات الكبيرة لشعوبنا ؟

ان السجل لا يبعث كثيرا على الارتياح . ولننظر الى الحقائق .

ان اكثر من ٦٥ حربا كبرى نشبت خلال السنوات العشرين الماضية ، وترتبت عليها خسارة في الارواح تجاوزت جملتها عشرة ملايين .

وفي الوقت الراهن يدور أكثر من ٤٠ نزاعا رئيسيا وثانويا مسلحا . وتعد الخسائر في الارواح والاصابات والتدمير الذي شهدته الاسابيع الاخيرة في لبنان احدث وأوقع ما يذكرنا بهمجية الانسان وقدرته الفطرية على العنف .

ان الانفاق العسكرية العالمي الذي سجل بالفعل مستويات قياسية ، آخذ في الازدياد بمعدل أربعة في المائة كل عام . ويتحدد أكثر دقة ، ينفق العالم أكثر من مليون دولار امريكي كل دقيقة لاغراض عسكرية .

ويوجه الربع من كل ما ينفق على البحوث والتنمية الى القطاع العسكري وهكذا فان عبقرية الانسان المميزة أى قدرته على التفكير العلمي والتقدم التقني- توجه ، في غمار انحراف غريب للقيم ، الى غايات تدويره لا غايات بناءة .

ان المخزون العالمي من الاسلحة النووية يربو على ٥٠ ألف ، ويبدو انه ماض في طريق التزايد بما يتجاوز كل ذلك ، مالم يعكس مسار الاتجاهات الحالية عن طريق التفاوض الجاد والاتفاق على تحديد الاسلحة ونزع السلاح .

ان حقوق الانسان الأساسية ما زالت موضع تجاهل ، كما ان الحريات الرئيسية ما زالت مهددة في العديد من البلدان في كل أنحاء العالم .

ان اكثر من بليون نسمة ، أى ربع سكان كوكبنا ، يعيشون في فقر مدقع ويعانون الجوع وسوء التغذية والمرض .

ويكشف هذا المقتطف من سجل الحق الانساني ، رغم ايجازه عن ضعف مفرغ في النظام السياسي الدولي ، وبزيج اللثام عن اتجاه من شأنه ، مالم يكبح جماحه ، أن يبطل مفهوم الامن الجماعي الذي يكمن في صميم ميثاق الامم المتحدة فالدول تبدو أقل استعدادا للقبول بسيادة القانون الدولي وأقل ميلا الى التماس

حلول لمنازعاتها بالوسائل السلمية وتبدو بدلا من ذلك اخذة في الارتداد من جديد الى افكار التفوق العسكري ، واعادة التسلح ، والتهديد باستخدام القوة أو الاستخدام الفعلي لها ، لتحقيق مصالحها الوطنية وإعمال حقوقها أو السعي الى الحصول على ميزة منفردة .

ونحن نعلم جيدا الى أين يمكن أن تؤدي مثل هذه الافكار . ومن المؤكد أن تلك المعرفة التي اكسبت بثمن باهظ تمثل في المعاناة الجسيمة على مدى السنوات الثمانين الماضية ، ينبغي أن توطد عزمنا على ألا نكرر الاخطاء المفجعة التي شهدتها سنوات مطلع هذا القرن ومنتصفه . ونحن نعرف علاوة على ذلك ان الموت والدمار اللذين سينجمان عن ارتكاب مثل هذه الاخطاء ، الآن سيفوقان بكثير اي شيء خبرته الانسانية من قبل ، لاننا نعلم انه يوجد ما يكفي من الاسلحة النووية لافناء الحياة على كوكبنا . فلا يمكن ان يكون هناك منتصر في حرب نووية .

ان هذه المعرفة ، وهي ثمرة الخبرة التاريخية والتحقيق العلمي ثلقي مسؤولية جسيمة على عاتق الجيل الحالي من الزعماء الدوليين ، كما انها تفرض على هذه المنظمة مهمة بالغة الضخامة . ففي عالم تمتلك بعض دوله القدرة على تدمير الحياة تدميرا كاملا ، ويهدد ما ينتهبه من نزاعات محلية او اقليمية بالتصاعد ليتحول الى مجابهات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، توجد حاجة جلية الى منظمة عالمية ذات تقنين للسلوك في مجال العلاقات بين الدول ، وتكون محفلا لحل المنازعات .

ولدى الامم المتحدة كل تلك الصفات . فلماذا اذن عجزت فيما يبدو عن ايقاد التردى في نسج الحياة الدولية ؟ ان الاجابة على هذا السؤال مسالمة معقدة . ومع ذلك ، فثمة نقطة واضحة ، الا وهي ان العجز لا يكمن في الاساس المفاهيمي أو في الاطار المؤسسي لهذه المنظمة . فبادئ الميثاق ومبادئه

ما زالت متمتعة اليوم بنفس القدر من الصلاحية الذي كان لها منذ . ٤٠ عاماً مضت
 كما أن الآليات التي نص عليها الميثاق واستحدثتها الأمم المتحدة خلال السنوات
 المنصرمة ما زالت قادرة - إذا ما استخدمت - على تحقيق هدفها الأساسي ، وهو
 منع العدوان ووقف الحروب . علاوة على ذلك ، فقد انجبت هذه المنظمة وفرة من
 الأفكار والتحليلات والخطط المفصلة للمساعدة على حل المشاكل السياسية والاقتصادية
 الكبرى لعصرنا والواقع ، أن الأمين العام طرح في تقاريره سلسلة من التدابير
 تستهدف إعادة بناء المفهوم المتضمن في الميثاق عن العمل الجماعي من أجل
 السلم والأمن ، وهي تدابير كفيلة بأن تجعل الأمم المتحدة أقدر على أداء وظيفتها
 الأساسية . ومن مبدأ الأمر ، رحبت أيرلندا بهذه المقترحات وأيدتها ، إلا أننا
 يجب أن نعترف صراحة بخيبة أملنا إذاً عدم إحراز أي تقدم حقيقي نحو تنفيذ
 تلك المقترحات خلال السنة الماضية .

ومهما اتصفت الحلول التي أوصى بها الأمين العام بالقدرة على الابتكار ووضوح الرؤية والشجاعة ، مازالت الحاجة قائمة الى ما هو أكثر من ذلك اذا أريد للأمم المتحدة أن تساعد في معالجة أدواء الحياة الدولية المعاصرة . فمن الشروط الضرورية لنجاح هذه المنظمة ، توافر الإرادة والقدرة لدى الدول الكبرى على التعاون وصفة خاصة تلك الدول التي أعطيت حقوقا خاصة وأنيطت بها مسؤوليات أساسية في ظل الميثاق ونفس المعيار ، يغلب أن يبيت عجز تلك الدول نفسها عن العمل معا ، كافيا ، فسي كثير من الاحيان ، لمنع الأمم المتحدة من أداء وظائفها الأساسية .

لقد ذكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية - وهو يتكلم من فوق هذا المنبر منذ اسبوع - حقيقة الوضع الراهن لمنظمتنا ببساطة وبلاغة عند ما قال ان السبب في قصور الأمم المتحدة عن الوفاء بتطلعات مؤسسيها هو أن "الحكومات [اعتزمت] طريق أحلام الشعوب" و"تحولت الأحلام الى قضايا شرق ضد غرب" (A/38/PV.5, P.3) واذا صح ذلك، واعتقد أنه صحيح ، يمكن استخلاص بعض النتائج بشأن مستقبل الأمم المتحدة وقدرتها على القيام بتلك المسؤوليات التي تعتبر أهم مسؤولياتها الأساسية تجاه الشعوب ، وهي - المتثلة تحديدا على النحو الوارد في ديباجة الميثاق ب : "أن [تنقذ] الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" .

أولا ، يتمثل الشرط السابق الأساسي لعمل هذه المنظمة بصورة فعالة فسي التعاون بين الدول الكبرى . وقد كان هذا صحيحا في عام ١٩٤٥ عندما ولدت الأمم المتحدة نتيجة تحالف الدول الكبرى أثناء الحرب ، ولا يزال صحيحا اليوم . ويترتب على ذلك أن هناك مطلبها أساسيا لتحسين فعالية الأمم المتحدة يتمثل في تحسين العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . وينبغي أن نقول بوضوح أن هناك حاجة ماسة عاجلة لقيام الولايات المتحدة للاتحاد السوفياتي بوقف التردى في علاقاتهما

السياسية ، وان يحل محل الجو الحالي الذي يتسم بالتحدى والمجابهة عطية حوار تؤدي الى الاتفاق . وفي هذا الصدد ، فان اجتماع قمة يعد له اعدادا حسنا بين قادة أقوى دولتين على الأرض يمكنه أن يكون بداية لهذه العملية . ان عطية الانفراج التي شهدتها الستينيات وأوائل السبعينات ، على ما اتصفت به من أوجه القصور ، أظهرت ما يمكن تحقيقه عند ما يعترف الشرق والغرب بتكاملهما المتبادل ومصالحتهما المشتركة في صيانة السلام العالمي .

وهناك شرط ثان مرتبط بالأول ، يتمثل في وجوب احراز تقدم مبكر في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ومفاوضات القوات النووية المتوسطة المدى . ان تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والقوات النووية المتوسطة المدى أمر لا غنى عنه . واني أعتقد أن نجاح هذه المفاوضات سوف يكون له أثر ايجابي على المفاوضات الأخرى الخاصة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح التي لم يتحقق أي تقدم كبير فيها خلال السنوات الأخيرة ولا سيما تلك المفاوضات الدائرة في اطار الأمم المتحدة حول مسائل كإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، ومعاهدة بشأن الأسلحة الكيميائية . كما ينبغي أن تهدأ بشكل عاجل مفاوضات شاملة لمنع انتشار التنافس العسكري الى مجال آخر هو الفضاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي .

ثالثا ، اننا في حاجة الى تعاون الدولتين العظميين الرئيسيتين المنشط في حل المنازعات الاقليمية التي وان كانت محلية المنشأ فانها تكتسب أبعادا تضعها في سياق الصراع بين الشرق والغرب . وسيكون من الخطأ الادعاء بأن التوترات المعاصرة بين الشرق والغرب هي المسؤولة عن منازعات يضرب الكثير منها بجذوره في تربة التاريخ المحلي والاقليمي - ويستمد وجوده من التنازع على الحقوق ، والادعاء بحقوق فسي أراضي الآخرين والعداوات التاريخية ، والاحقاد الدينية والعنصرية ، والظالم الاقتصادية والاجتماعية . ومع هذا ، من الجلي أن التأييد السياسي والدعم العسكري اللذين

تقدّمها الدولتان العظميان الرئيسيتان وحلفاؤهما الى جانب أو آخر من الجوانب المشتركة في تلك المنازعات من شأنهما أن يفاقما التناحرات المحلية والاقليمية ، ويؤديا الى اذاعتها ويعقدوا عطية حلها سلميا وبالإضافة الى هذا ، فان تورط دول خارجية ، لا سيما الدول الكبرى ، في تلك المنازعات لا يزعزع فقط استقرار العلاقات الدولية بوجه عام ، بل وينطوي أيضا على خطر تصاعد المنازعات الاقليمية لتصبح نزاعات دولية أوسع نطاقا . وفي ظل هذه الظروف ، توجد حاجة ماسة لتعمل الدول الكبرى من أجل حل المنازعات الاقليمية بالوسائل السلمية ، وتقاوم اغراء استغلالها لتحقيق مكاسب استراتيجية ، وتتعاون في استخدام آليات صنع السلم والحفاظ عليه المتاحة لمجلس الأمن . اني اعتقد أن هذه الخطوات يمكن أن تساعد على اصلاح بعض الاضرار التي لحقت مؤخرا بنسيج الحياة الدولية ، وتعيد شيئا من الثقة بالنظام الدولي الذي تشكل الأمم المتحدة جزءا رئيسيا منه . لكن المسؤولية في هذا الصدد لا تقع فقط على عاتق الدول الكبرى . فهناك حاجة متزامنة تقتضي من الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة أن يستخدموا ما تتيحه هذه المنظمة من الأطر والهيكل والاجراءات لحل المنازعات والصراعات التي تشكل جزءا كبيرا من جدول أعمال هذه الجمعية العامة .

ان احدى الادوات العطية التي طورتها الأمم المتحدة بنجاح نشر قوات صيانة السلم ومراقبي السلم . وتعلق ايرلندا أهمية كبيرة على هذه الوظائف ، وقد اسهمنا في الكثير من تلك العطيات عبر السنين ، ونعتبرها طريقة عطية يمكن للدول الأعضاء - حتى أصغرها - ان تساهم عن طريقها بصورة فعالة في المهمة الجماعية المتمثلة في صيانة السلم وارسائه .

ستناقش الجمعية العامة خلال الأشهر المقبلة جدول أعمال شامل للمسائل التي يهتم بها المجتمع الدولي . وقد تم التعبير عن آراء الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - الذي تنتمي اليه ايرلندا - بالبيان الذي أدلى به في هذه المناقشة وزير

خارجية اليونان . وأود في هذا البيان الوطني أن أ طرح بصورة أكثر شمولا موقف الحكومة الأيرلندية بشأن بعض المسائل الأكثر أهمية المعروضة علينا .

لقد اهتزت الثقة في العلاقات بين الدول بشكل عنيف مؤخرا عندما قامت القوات الجوية السوفياتية باسقاط طائرة ركاب مدنية غير مسلحة وأزهقت عددا كبيرا من الأرواح . وقد ترتب على هذا العمل الذي يتسم بالقسوة ، والموقف الذي اتخذته السلطات السوفياتية بعد ذلك لتحريره ، غضب وإدانة واسعة المدى . وقد سلط مصير الطائفة الكورية وركابها الأضواء على ضرورة استحداث سبل تكفل أمن الطيران المدني الدولي والمساعدة على اتقاء تكرار هذا الحادث المخجل .

واني أرحب بقيام جمعية منظمة الطيران المدني الدولية - خلال عطلة الأسبوع الماضية - باعتماد القرار الذي أصدره مجلس المنظمة في هذا الصدد .

ان إحدى النتائج المترتبة على كارثة طائرة الركاب الكورية - وهي نتيجة تؤكد المغزى السياسي لهذا الحادث وآثاره - غياب وزير الخارجية غروميكو عن هذه الجمعية العامة . ان هذا الغياب يبعث على الأسف ، لكنه قد يساهم في التأكيد على أمر أكدت عليه في بداية بياني ، هو الحوار الذي لا غنى عنه بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . ان الحوار السياسي على أرفع المستويات يمكن أن يلعب دورا حيويا في تيسير التقدم وكسر الأزمة في العلاقات الدبلوماسية .

لقد ذكرت من قبل المفاوضات الهامة الخاصة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح التي تجرى في جنيف ، والغالبية الساحقة من الدول الحاضرة هنا - بما فيها دولتي - لا تشترك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تلك المفاوضات ؛ لكن ما من دولة عضو يمكنها أن تقف موقف اللامبالاة من نتائجها . ولقد ذكر الأمين العام في تقريره بشأن أعمال

ان الحقائق المتعلقة بنمو النفقات العسكرية والمخزونات النووية نمووا لا هوادة فيه معروفة تمام المعرفة . وقد سبق لي أن أوردت بعض الاحصاءات. لكن معرفة تلك الحقائق والانشغال بالآثار المترتبة عليها لا يقتصران على الحكومات والخبراء العسكريين . ان الناس العاديين ، ولا سيما الشباب ، في جميع أنحاء العالم يدركون بصورة متزايدة مدى عرقلية الحكومات لأحلامهم ، والاكثر من ذلك ، انهم يطالبون بأن تقوم الحكومات بعمل يعاينه الجميع لتحويل الحلم الاساسي جدا الى واقع ملموس . ان السلم والامل في تحقيق مستقبل آمن لهذا الجيل والاجيال المتعاقبة من اكثر الطموحات مشروعية بالنسبة لجميع الشعوب وأهم واجباتنا ، نحن الذين نضطلع بمسؤوليات الحكم .

فكيف يمكن للحكومات أن تعمل على تحقيق هذه الاحلام ؟ لقد سبق لي أن ذكرت أهمية الاتفاق فيما يتصل بالاسلحة النووية والتقليدية . ولكن حتى اذا ما أدت المفاوضات الى تخفيضات كبيرة في الاسلحة ، فان التقليل والشكوك التي تراود الرأي العام في أنحاء العالم لن تتبدد ما لم تبين الدول الكبرى في برامجها الدفاعية وتخطيطها الاستراتيجي أنها تعتبر السعي الى التفوق النووي وهما خطرا — بل تعتبره اكثر الاحلام طيشا على الاطلاق .

وفي الوقت الذي نتكلم فيه اليوم ، لاتزال النزاعات مستمرة في الشرق الاوسط . ان النزاع القائم بين اسرائيل والدول العربية والشعب الفلسطيني يؤثر على حياة الملايين من الناس في اسرائيل والاراضي المحتلة ولبنان ومناطق اخرى ؛ وان الحرب بين ايران والعراق تدخل الآن عامها الرابع دون أن تلوح في الأفق بوادر ايجاد حل لها .

ان حكومة بلادي تشعر بعميق الانشغال ازاء تردى الحالة في لبنان خلال العام الماضي ، وخاصة الخسائر الجسيمة في الارواح في صفوف

السكان المدنيين هناك . ولهذا علينا ان نعرب عن الأمل بأن يتوطد وقف اطلاق النار لتتاح الفرصة امام الشعب اللبناني ليعمل من أجل المصالحة الوطنية . ونناشد ايضا جميع القوات الاجنبية في لبنان ، باستثناء القوات الموجودة بموافقة الحكومة اللبنانية ، ان تنسحب وتحترم وحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله .

ان المجتمع الدولي ما فتى يساهم عن طريق الامم المتحدة منذ ١٩٧٨ ، في الجهد الرامي الى تحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية من ذلك البلد والمساعدة على اعادة اقرار سلطة الحكومة اللبنانية الشرعية على جميع اراضيها . ان دور الامم المتحدة في لبنان مستقبلا لم يعد واضحا بعد في اعقاب التطورات الاخيرة . وفي الوقت الحاضر يوجد حوالي ٦٠٠٠ جندي من قوات الامم المتحدة في لبنان في بينهم ٧٥٠ جنديا ايرلنديا . لقد كانت الظروف التي عملت في ظلها قوة الامم المتحدة في لبنان منذ البداية بعيدة كل البعد عن ان تكون ظروفًا مرضية ، وهي حالة تفاقت نتيجة غزو اسرائيل الثاني للاراضي اللبنانية في العام الماضي . وأعتقد مع هذا ان قوة الامم المتحدة في لبنان ، مهما كان دورها محدودا في الوقت الحالي تقوم بوظائف مفيدة . ويجدر أن أشيد بالتزام جميع القوات العاملة تحت راية الامم المتحدة في لبنان ، وتفانيها في أداء واجبها ، وشجاعتها في ظل ظروف بالغة الصعوبة والخطورة .

ان النزاع في لبنان هو الأخير في سلسلة طويلة من النزاعات التي دارت في الشرق الاوسط . ومما يسيء الى المجتمع الدولي أن المشاكل الاساسية في الشرق الاوسط مازالت - بعد مرور ٤٠ سنة تقريبا - قائمة دون حل .

ان المبادئ الاساسية التي ترى ايرلندا وشركاؤها في مجموعة البلدان العشرة ان الحلول يمكن ان تنبني عليها قد طرحها وزير خارجية اليونان في

البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي . الا انه ينبغي لي ان اشدد على الطابع الملح لمعالجة ناحية بعينها . ففي الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، تقوم عملية قد تخلق في القريب العاجل حالة لا يمكن عكس مسارها . ان ضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان المزمع قد رفضته إيرلندا بالفعل واعتبرته لاغيا . وان الضفة الغربية في الاردن وقطاع غزة لم تضمهما اسرائيل - على الأقل حتى الآن . الا ان التعديلات التي يخطط لاجرائها على البنى الاساسية والطبيعة الديموغرافية ، والتي تقوم السلطات الاسرائيلية هناك بتنفيذها على وجه السرعة لا تمكن ان تؤدي الا الى استيعاب تلك الاراضي وضمها ، على أساس الامر الواقع . ان ما يجري ليس بخاف على أحد ، الا ان العملية تدريجية وخبيثة . وقد تكون مفتقرة للوقع المثير الذي يمكن ان يحدثه غزو يقوم به جيش حديث ، ولهذا فانها قد لا تسترعي اهتمام المجتمع الدولي . لكنها - مع ذلك - حقيقة تماما . وان كان لكل كلماتنا عن التماس حل للنزاع للفلسطيني الاسرائيلي من خلال صيغة تضمن حقوق كلا الشعبين ، أن تصبح ذات مغزى في الممارسة العملية ، فلا بد من ان يبيت هناك موقع مادي يمكن فيه الشعب الفلسطيني ان يمارس حق تقرير المصير . وتبعاً لذلك ، فان ضم اسرائيل للضفة الغربية سيزري بالتزام المجتمع الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني ويطيل أمد هذا النزاع المرير .

وفي افريقيا توجد عدة نزاعات وصراعات تثير القلق بسبب ما ينجم عنها من معاناة مباشرة وخسائر في الارواح ، ولأن الاخطار الجسيمة المترتبة على تلك النزاعات تدخل في اطار التناحر بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . ونحن نرى انه ينبغي حل مشاكل افريقيا عن طريق المؤسسات الاقليمية القائمة وخاصة منظمة الوحدة الافريقية . ونأمل أن تؤدي المفاوضات الجارية برعاية

منظمة الوحدة الافريقية بغية وضع حد للنزاع الحالي في تشاد للتوصل الى تسوية مبكرة .

ان ما يسترعي الانتباه حقيقة في الجنوب افريقي تمثل في ان عاما آخر قد انقضى ولا تزال امكانية استقلال ناميبيا بعيدة المنال . ان شعب ناميبيا الذي عانى معاناة كبيرة ، والمجتمع الدولي الذي كرس قدرا كبيرا من الجهود لتحقيق تنفيذ خطة الامم المتحدة ، يطلب منهما أن يبديا مزيدا من الصبر والتحمل . ويتساءل المرء لآلام يمكن الاستمرار بهذه الطريقة من عام الى آخر ، في الوقت الذي توصل فيه جنوب افريقيا ابتكار حيل جديدة لمنع تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وانتهاك ارادة المجتمع الدولي . في كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ، اعتبرت جنوب افريقيا ان التنفيذ سابق لأوانه ، وقالت انها لا تعتبر الامم المتحدة متجردة بما فيه الكفاية ؛ وفي الآونة الاخيرة ، اوضحت جنوب افريقيا أنها لن توافق على تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الى أن تنسحب القوات الكوبية من أنغولا . اننا نرفض هذه الجهود الرامية الى ربط حق ناميبيا في الاستقلال بمسائل خارجية ، او جعل ذلك الحق مشروطا بتلك المسائل ، ونهيب بجنوب افريقيا أن تعيد النظر في مواقفها حتى يتمكن شعب ناميبيا من بلوغ السلم والعدل والحرية التي يستحقها والتي هي حق له .

ان نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ذاتها ، بالرغم من بعض التعديلات ذات الطابع السطحي ، مازال كما هو ، أساسا ، بلا تغيير . وان الاعمال القمعي لقوانين الفصل العنصري ، بما في ذلك فرض الاقامة الجبرية وسجن اولئك الذين لم يرتكبوا جرما سوى معارضة النظام ، مازال مستمرا . اننا نحث حكومة جنوب افريقيا على الافراج عن المسجونين بسبب معتقداتهم ، وخاصة نلسون مانديلا .

وعلاوة على ذلك ما فتئت جنوب افريقيا تهذل جهودا ترمي بشكل واضح الى زعزعة استقرار الدول المجاورة . اننا ندين هذه الأعمال . وهي لن تحول الاهتمام الدولي عن مشاكل جنوب افريقيا الداخلية . لكن تصدير العنف من جنوب افريقيا الى المنطقة بكاملها يحمل في طياته خطر تصعيد النزاع الذي يمكن أن يجلب الكارثة على جميع الأطراف المعنية بما فيها جنوب افريقيا .

ان ضرورة ممارسة ضغط دولي متضافر على جنوب افريقيا لتغيير سياستها مازالت قائمة ، ولا يمكن أن يكون هناك حل وسط حول مبدأ المساواة بالنسبة الى كل انسان أو حول ضرورة التقيد بهذا المبدأ عاليا . ولهذا ينبغي على مجلس الأمن أن يواصل النظر في التدابير الرامية الى زيادة الضغط على جنوب افريقيا توخيا للتغيير . وسن جتهدنا ، ستواصل أيرلندا العمل من أجل تعزيز الحظر الحالي على توريد الأسلحة وكذلك من أجل اعتماد المزيد من العقوبات الالزامية ، كقرض حظر على توريد النفط وحظر على توظيف استثمارات جديدة في جنوب افريقيا .

ان تصدير العنف لا يقتصر على جنوب افريقيا . والحالة التي نجمت في أفغانستان عن التدخل السوفياتي مازالت مصدر توتر اقليمي وقلق دولي على السواء . فقد جلبت معاناة عظيمة لملايين الأفغان وأثارت مشاكل جسيمة للبلدان التي التجأت اليها اعداد كبيرة من اللاجئين الأفغان . وينبغي تهئية أوضاع يمكن فيها لشعب أفغانستان أن يحدد شكل الحكم الذي يريده بحرية ومغنى عن التدخل الخارجي .

ان قرارات الأمم المتحدة التي اعتمدت بأغلبية ساحقة في الجمعية العامة بينت المبادئ التي ينبغي أن تركز اليها التسمية السياسية . كما حددت قرارات الأمم المتحدة أيضا اطار الحل السياسي الشامل في كموتشيا . ان معاناة شعب ذلك البلد على أيدي نظام محلي ظالم أعقبتها المعنة التي فرضها الاحتلال الخارجي .

وترحب أيرلندا بالجهود المستمرة التي تبذلها دول رابطة جنوب شرقي آسيا لاجتاد حل سياسي . ونعتقد أن فييت نام والدول الأخرى التي تقتضي الضرورة تعاونها للتوصل الى حل سلمي ينبغي أن تنضم الآن الى عملية المفاوضات التي تؤدي الى حل سلمي شامل .

ان أيرلندا حكومة وشعبا مازالت تشعر بالقلق العميق ازاء الحالة المفجعة السائدة في أمريكا الوسطى . ونعتقد أن الأسباب الأساسية للنزاع هناك هي أوجه التباين الطويلة الأمد في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانكار المطالب المشروعة للشعب باجراء اصلاحات أساسية . لقد شهدت هذه المنطقة انتهاكا سافرا لحقوق الانسان وتجاهلا من جانب حكومات معينة لما يشكل أساس من الاخلاق والنظام الاجتماعي المتحضر والكرامة الأساسية للكائن البشري وقيمه . ونحن على اقتناع بأنه لا يمكن تحقيق حل عادل ودائم للمشاكل الخطيرة في أمريكا الوسطى الا عن طريق الحوار والتوفيق والتفاوض ولهذا السبب ترحب حكومتنا بوجه خاص بجهود دول مجموعة كونتادورا الرامية الى تحقيق سلم دائم على أساس مبادئ تقرير المصير وحقوق كل بلد في المنطقة في تقرير مصيره بنفسه بمنأى عن أي تدخل خارجي .

ان أمريكا الوسطى ليست الا منطقة من المناطق الكثيرة التي تنتهك فيها حقوق الانسان . وقد أصبحت هذه الانتهاكات واسعة النطاق وشائعة بحيث أنه بات هناك خطر يتمثل في امكانية قبولها بوصفها سمة لا مهرب منها من سمات الحياة المعاصرة . ان الانعازان لما هو كائن والرضا به يمكن أن يصبحا هـ هما أيضا أعداء للعدل . ولهذا السبب ينبغي أن نواصل استخدام الأمم المتحدة للدفاع عن حقوق الانسان وفضح الفظائع على السواء . ومن الأهمية بمكان أن تواصل لجنة حقوق الانسان تنمية قدراتها الاستقصائية وأن تتعاون الدول معها في هذا الصدد .

وترى حكومتنا أن الأمم المتحدة قد اضطلعت هـ وينبغي أن تواصل الاضطلاع

بدور بارز في التطوير التدريجي والتدويني للمبادئ التي ترمي الى التنفيذ الفعال لحقوق الانسان والحريات الأساسية على نطاق عالمي . ولهذا اقتبست أيرلندا لأن الجمعية العامة اعتمدت في العام الماضي القرار ٣٧ / ٢٠٠ . ونرى أن النهج المتوازن في هذا القرار ينبغي أن يرشد بقية أعمال الأمم المتحدة في هذا المجال .

ولحقوق الانسان وحرياته الأساسية ، أبعاد اقتصادية واجتماعية أيضا . ان التحرر من العوز والحق في الأمن الاقتصادي عنصران لا غنى عنهما لنظام دولي عادل ومتحضر . ان الانكماش الاقتصادي والقعود عن معالجة مشاكل التنمية المتباينة والتوزيع المجحف للثروة في عالم متكافل يلحق الضرر بكل بلد وحتى بأغنى البلدان ، وبمسحياتنا جميعا ولكن في هذه الظروف تعاني الاقتصادات الأشد ضعفا بصورة أكبر وتتأخر في جني فوائد الانتعاش . ان احصاءات المديونية والحرمان في أنحاء العالم النامي ، لاسيما في صفوف البلدان الأقل نموا ، تبعث على الكآبة .

ان الانتعاش الاقتصادي ، مهما جاء مبكرا ، لن يكون مبكرا بما فيه الكفاية لكن الانتعاش وحده لن يكفي . ونحن نوافق على رأي الأمين العام الذي أعرب عنه في الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، وهو أن المقررات والاجراءات بشأن السيولة والتمويل ملحة وضرورية جدا اذا أريد لضائقة البلدان الأقل نموا ذات الدخل المنخفض أن تخف حدتها ولا يسهل السخاء في أوقات الأزمات الاقتصادية العالمية ، ولكن عمق الأزمة التي تستحكم ببعض البلدان لا يمكن ولا ينبغي تجاهله .

غير أن هذه السنة لم تزد من بعض التطورات الايجابية . فقد ظهرت بوادر وان كانت متقلبة ، للتحسن في المناخ الاقتصادي . واذا كان الأونكتاد السادس لم يسوق الى التوقعات التي طقت عليه ، فقد تمخض عن بعض مواقف متفقت عليها يمكن أن تهيئ السبيل الى احراز تقدم في المستقبل . فالبلدان النامية والمتقدمة النمو قد اخبرت السي

درجة ما من الاعتراف بتكافؤها الاقتصادى . ان التحدى الذى تواجهه هذه الدورة للجمعية العامة يتمثل فى أن تضمن أن يستمر التماس الحلول الشاملة للمشاكل الاقتصادية الأكثر إلحاحا فى صونا .

وأود ختاماً أن أتحدث عن الازمة فى أيرلندا الشمالية قبل عشرة أعوام جا سلفي وهو الآن رئيس وزراء أيرلندا ، الى هذه الجمعية برسالة أمل . فقد استحدثت حكومتنا أيرلندا والمملكة المتحدة ، اضافة الى الممثلين المنتخبين بطريقة ديمقراطية عن قطاعات الأقلية والأقلية فى مجتمع أيرلندا الشمالية وسائل لاقامة حكم عادل ومنصف فى أيرلندا الشمالية . ومن بين ما اشتعلت عليه تلك الوسائل انشاء مجلس أيرلندا الشمالية للتنفيذ الذى يمثل فئتي المجتمع ، ومجلس أيرلندا الذى يكفل التمثيل للأقلية . وهذا الجهد الجماعي الذى لم يسبق له مثيل راح ضحية التشدد الذى ابتليت به أيرلندا الشمالية منذ تجزئة أيرلندا ، وضحية الافتقار الى العزم لدى الحكومة القائمة آنذاك .

ومما يعتبر فاتحا للعينين أن نقارن الآمال التي سادت قبل عقد ، بالمشهد السياسي الذي يواجه الأيرلنديين والاييرلنديات اليوم . ففي غيبة العملية السياسية العادلة يعاني شعب ايرلندا من التفرقة العميقة التي يذكيها المسلمون ميزانها ويعطلون على تغذيتها . وهكذا ينتشر الارتياح والعدوان . ان جمعية ايرلندا الشمالية ، وهي المؤسسة التي لن يشترك فيها مثلوا الأقلية بسبب قعودهم عن استيعاب هويتهم ودورهم في صنع القرار بأي أسلوب حقيقي ، يعتبر شاهدا على المأساة السياسية المحيطة بأيرلندا الشمالية . وفي مواجهة هذه الحالة بكل ما تنطوي عليه من أخطار النزاع الطائفي والاحتياط قررت حكومة بلادي ان تنشئ محفل ايرلندا الجديدة للتشاور بشأن الطريقة التي يمكن بها تحقيق السلم والاستقرار الدائمين في ايرلندا الجديدة . وقد انعقد الاجتماع الاول لهذا المحفل في ٣٠ أيار / مايو من هذا العام وحضره مثلوا الطرفين من حكومة بلادي وحزب المعارضة الرئيسي في الجنوب ، ومثلوا القطاع القومي للمجتمع المحلي في ايرلندا الشمالية . كما دعي الممثلون المنتخبون للأغلبية الاتحادية في ايرلندا الشمالية الى المشاركة مشاركة تامة في مداوات المحفل ، لكنهم رفضوا ذلك ، وهو ما نأسف له أسفا عميقا . ومع ذلك بشجعنا حجم المساهمات المكتومة الشيرة للاعباب من اتحاديين فرادي سيدلسي بعضهم بشهادات شفوية امام ذلك المحفل الذي يمثل مغامرة فريدة في تاريخ ايرلندا ويمثل محاولة حقيقية من جانب الذين يؤمنون بأيرلندا الجديدة ويرفضون بلا لبس أن يعالج رجال العنف والمتحدثين باسمهم المشاكل التي تقسم شعب جزيرتنا .

ومنذ الاجتماع الأول لمحفل ايرلندا الجديدة ما فتى المشتركون يدرسون بطريقة عملية ونشطة مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تفرقنا . وعند ما ينتهي ذلك العمل ، آمل أن نتمكن من أن نقدم الى شعب ايرلندا كله وشعب بريطانيا في الواقع ، بتحليل واضح وواقعي للحالة السائدة وأفكار عملية سخية متصفة بالقدرة على الابتكار لوضع ترتيبات لاقامة ايرلندا الجديدة يمكن لكل الاطراف ان تشعروا بالانتماء اليها كما يمكن لجميع عناصر الازمة ان تؤيدها .

هذه الترتيبات ، تستلزم التأييد الكامل والنشط من جانب الحكومتين البريطانية

والأيرلندية ، ويسعدني أن أقول أنه بعد فترة من الصعوبات ، عادت العلاقات بين دبلن ولندن إلى حالتها الطبيعية واستؤنف الحوار الانكليزي الايرلندي بالكامل بل وتطورا أيضا . ان هذا بالإضافة إلى عمل محفل ايرلندا الجديدة يعطينا ، ويعطي من يعانون حتى الآن ، وأقصد بهم شعب ايرلندا الشمالية ، الأمل . ان جهود ذوي النية الصادقة من الرجال والنساء في بلدنا لحل هذه الازمة المفجعة تستحق تأييد شعبنا كما تستحق تأييد المجتمع الدولي قاطبة ؛ بصفة عامة ، وهذه المنظمة ، بصفة خاصة .

السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (تكلم بالألمانية)

وقدم الوفد نما بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا ان اقدم لكم التحاني القلبية لانتخابكم لمنصبكم المسؤول ، وأتمنى لكم وللايين العام بيريز دي كويرار النجاح في عملكم .

نود ان نقدم شكرنا الخالص لرئيس الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة الرفيق ايمري هولاي على العمل الذي قام به .

وتهنئ الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، سان كريستوفر ونيفين على قبولهما بمنظمة الامم المتحدة .

شهدت الفترة منذ بداية الدورة الأخيرة للجمعية العامة تصاعدا خطيرا في الموقف الدولي . واليوم ، وكما ذكر السيد اريك هوينكر الامين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي في ألمانيا ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الألمانية :

" وصل الموقف الدولي الى حد ان خطر الحرب النووية بات يخيّم على حياة جميع الأمم ويهدد بحرقه بيد الجنس البشري نفسه في أتونها ."

ان مسألة المواجهة تؤدي الى تسميم متواصل للمناخ الدولي . والطريقة اللاأخلاقية التي استفز بها الاتحاد السوفياتي مؤخرا تتبدى مرة أخرى في رفض السلطات الأمريكية اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين اشتراك اندريه غروميكو رئيس الوفد السوفياتي من

الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان الذين قاموا باعداد المسرح لهذا العمل الذي لا مثيل له يرمون صراحة الى اثارة هستريا معادية للاتحاد السوفياتي مما يؤدي بالتالي الى عرقلة الحوار السياسي الذي أمكن الحفاظ عليه بصعوبة والذي نعتبره أمرا حيويا ، وخاصة في الوقت الحالي . انه اتجاه الى التخلي عن راحة العقل وحسن النية والتحول الى الاستفزاز السياسي والعسكري والعدوان .

ان شعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية يعيش على الخط الفاصل ما بين أكبر حلفين عسكريين في يومنا هذا ، وهما حلف منظمة شمال الأطلسي وحلف وارسو ، ويعرف من تجربته التاريخية المؤلمة ما الذي تعنيه الحرب وبالتالي فهو شعب ملتزم ببذل أقصى الجهود لمنع اندلاع حرب اخرى . وفي ذلك الجهد فان شعبنا يشارك كل الشعوب آمالها وتطلعاتها بغض النظر عن المنطقة الجغرافية التي تعيش فيها .

ان خطة نشر الأسلحة النووية المتوسطة المدى للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا الغربية تتعارض مباشرة مع الرغبة المشتركة في الأمن الدائم . ان أغلب هذه الأسلحة ستشهر في جوارنا المباشر ، على ارض توجد عليها بالفعل اسلحة نووية ، أكبر من أي مكان آخر في العالم . هذه القذائف الأمريكية الجديدة لن تؤدي الى الأمن بل على العكس من ذلك سوف تضيف اضافة كبيرة الى مخاطر نشوب حرب نووية . ومن البديهي ان الغرض الاساسي منها هو تزويد الذين يمتلكون تلك القذائف بقدره على توجيه الضربة الاولى بما يمكنهم من " ضرب عنق " الاتحاد السوفياتي في هجوم خاطف .

وتلك عناصر استراتيجية رامية الى التفوق العسكري ، ونتيجة لذلك ابتلي العالم حاليا بقدره على التدمير والفتك المفرط مضاعفة عدة مرات وحتى يكون كلامي واضحا تمام الوضع اقول ان الامعان في التسليح والمواجهة وتسميم المناخ الدولي واثارة النزاعات الاقليمية في جميع اجزاء العالم تشكل جميعا مخططا من الاعداد المباشر الشامل للحرب ؛ وهي حرب لن تكون في عصرنا الا حربا نووية منذ أول لحظة فيها تشمل العالم بأسره * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مارتيني اوردانيتا (فنزويلا)

ان الدول الاشتراكية لا تود ان تشارك في هذا الاتجاه ولن تشارك فيه قطعا .
انها تبذل كل جهد حتى يعود التعقل وحسن النية الى العلاقات بين الدول من جديد .
لقد كانت هذه الدول ، ولا تزال ، مستعدة للبحث عن تركيب سلمي للمصالح المشروعة
لجميع الاطراف عن طريق مفاوضات سمور ويصدق ذلك بالنسبة لكافة المشاكل مصفة خاصة
فيما يتعلق بالشاغل الذي له اُسبقية على كل ما عداه وهو منع نشوب حرب نووية .

وفي اعلان براغ ، وكذلك في بيان موسكو المشترك لزعماء البلدان الاشتراكية حددت دول حلف وارسو على السنة زعمائها حلولا واقعية تقوم على مبدأ المساواة والأمن المتكافئ . وهو المبدأ الذي انبثت عليه اقتراحات الاتحاد السوفياتي الداعية الى التفاوض مع الولايات المتحدة في جنيف للتوصل الى تكافؤ متفق عليه للقدرات النووية في أوروبا ، سواء بالنسبة للناقلات أو الرؤوس الحربية . ان الاتحاد السوفياتي ، شريطة أن تتنازل الولايات المتحدة عن نشر قذائفها الجديدة في أوروبا ، على استعداد لتقليل عدد قذائفه الموجودة في الجزء الأوروبي من أراضيها وذلك الى مستوى القذائف البريطانية والفرنسية مع التخلص من قذائفه التي يتناولها اتفاق التخفيض .

ان النجاح في مباحثات جنيف ، التي دخلت الآن مرحلة حاسمة ، أمر هام بالنسبة للسلم والأمن على الصعيد العالمي . لكن ذلك يتطلب أن يسهم كل جانب من الجانبين بنصيبه . وحتى الآن فان الاتحاد السوفياتي وحده هو الذي أظهر بمقترحاته من طرف واحد أنه يسعى الى تحقيق نتائج تدعم السلام بالفعل في جنيف . واذ ما نظرنا الى جانب الآخر فلا بد أن نخرج بانطباع أنه يحتاج لهذه المفاوضات كجهد تكفه لتصميمه على نشر قذائفه في أوروبا الغربية أيا كانت الحال وأسرع ما يمكن .

وفي هذه الحالة فان البيان الاخير الذي القاه يورى أندرووف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، هو في الواقع نداء ملح الى كل الذين يتحملون المسؤولية السياسية يدعوهم الى أن يتحلوا بالواقعية والتعقل وكبح الذات لصالح بقاء الإنسانية جمعاء .

ان ولاية الأمم المتحدة هي أن تبذل كل جهد ممكن لانقاذ البشرية من ميلات الحرب . وهذا الالتزام ، الذي صيغ في ١٩٤٥ ، بات اليوم على درجة من الأهمية أعظم من أى وقت مضى ، والوفاء به يحتاج الى عمل نشط الآن .

ان نتائج مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز دليل على رغبة هذه الأمم في أن تركز طاقتها لتحقيق هذه الأهداف الأساسية . ونحن نقدر للغاية الجهود المسؤولة للهند وخاصة جهود رئيسة الوزراء* انديرا غاندي لاستمرار وتشجيع الحوار السياسي وخاصة في ضوء الموقف الدولي المتوتر حالياً .

ومن المشجع كذلك أن المزيد والمزيد من الناس على اختلاف مشاربهم السياسية والايدولوجية يصرون على حقهم في السلام باعتباره من الحقوق الأساسية للإنسان . ونحن على يقين من أن السلام والتعقل ستتغلب على القوى الداعية الى الحرب . والذين يلعبون بالنار ويلجأون الى الاستفزازات الخطرة ضد الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الاشتراكية وبالتالي يحاولون اقحام العالم في أزمة خطيرة أخرى ، لن يستطيعوا أن يغيروا من هذه الحقيقة شيئاً على الاطلاق .

ومهما كان الغرض من الاستفزاز الذي شكله حادث الطائرة في الشرق الأقصى ، فالواقع أنه بالاشارة الى هذا الموضوع وتحت تأثيره اعتمد مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الميزانية العسكرية المطلوبة التي تمثل رقماً قياسياً . بل ان بعض الشيوخ طالبوا بايقاف مفاوضات نزع السلاح مع الاتحاد السوفياتي . والناس يتسألون بقلق كيف يمكن لنزع السلاح وهو أمر تهتم به الشعوب جميعاً من أجل بقائها ، ان يصبح عنصراً في سياسة لفرض العقوبات والابتزاز ؟ ان نمط وظروف هذا الاستفزاز ليست جديدة فالرأي العام العالمي يتذكر جيداً الذرائع التي اصطنعت لهدم الحريين العالميتين الأولى والثانية ، والصراعات العديدة في مرحلة ما بعد الحرب .

أما الشيطاني حقاً فهو محاولة القا* اللوم على عاتق الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بتوتر الموقف الدولي والنية المبيتة على تقديم " دليل جديد " ، على أن الاتحاد السوفياتي هو " بذرة الشر " في العالم ، ان التصرف على هذا النحو مقاسرة متهورة بحصير البشرية .

ان الدولة التي أمثلها هنا ، تفي بالتزام شعبها العميق ببذل كل جهد لضمان أن الحرب لن تشتعل شراقتها ثانية أبداً من أرض ألمانيا . وعلا بوصية خمسين مليوناً من القتلى في الحرب العالمية الأخيرة ، والمحاربين ضد الوحشية النازية ، فان الاحزاب الشيوعية على الأرض الألمانية قد حشت جميع الاحزاب العمالية والنقابات العمالية ومنظمات الشباب في أوروبا ، بل والواقع كل الأوروبيين الراغبين في العيش في سلام ، أن يقوموا بعمل مشترك لتأمين السلام وحمايته .

ومثل الأمم المتحدة فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية أنشئت نتيجة لكفاح الشعوب التحرري المناهض للفاشية . وقد شكل ذلك وما زال سياستها المتعاضدة ذات الموثوقية في الداخل والخارج على السواء . وبالتالي فقد قدمت اقتراحات بحظر انشاء الاحزاب الفاشية الجديدة وتحريم كافة الانظمة الفاشية في العالم . وهكذا فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ما فتئت تؤيد القضاء على خطر الحرب النووية ، وتؤيد بشكل خاص عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وحظر الأسلحة النووية والنيوترونية والأسلحة الكيميائية . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تقف دائما الى جانب الشعوب المناضلة من أجل استقلالها وتقرير مصيرها وضد العدوان والقمع والعنصرية والفصل العنصري . وجمهوريةنا مؤيد نشط لجهود المنظمة العالمية لتسوية النزاعات الدولية سلميا لصالح الشعوب وتنمية العلاقات الاقتصادية الدولية التي تعود بالفائدة على الدول كافة .

ان الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، عليها واجب هام بأن تسهم بالعمل من أجل انقاذ الانسانية من ميلات حرب نووية وايقاف سباق التسلح بأسرع ما يمكن ولا تنقل الى نزع السلاح . وهذا يفترض سبقا أن تتوافر لدى الجميع الارادة السياسية ويكونوا مستعدين لتقليل احتمالات المواجهة السياسية والعسكرية ؛ والا تجرى محاولات لتحقيق أمن أحد على حساب المصالح الأمنية المشروعة للآخرين ؛ وأن يكون هناك ادراك

لما يمكن تحقيقه واقعيًا ؛ وأن نلتزم جميعًا بشكل قاطع ، بالاتفاقات المتبادلة . وهذا هو ما نفهمه من عبارة التفاوض "بنية صادقة" ، أيضًا في المجال الصعب للحد من الأسلحة ونزع السلاح .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد تعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالامتناع عن الهدم باستخدام الأسلحة النووية . ان تعهد الاتحاد السوفياتي بذلك من طرف واحد ينبغي أن تقابله الآن الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بخطوة مماثلة . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد التجميد الفوري لجميع مخزونات الأسلحة النووية والامتناع عن نشر الأسلحة النووية الجديدة سواء في أوروبا أو في أي مكان آخر . كما تؤيد الاتفاق على وقف كافة تجارب الأسلحة النووية اتفاقًا يكون ملزمًا لجميع البلدان أو - اذا لم يمكن تحقيق ذلك على الفور - للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على الأقل . وتؤيد أيضًا التوصل الى اتفاق يحظر استخدام الأسلحة النووية ووضع نهاية لسباق التسلح النووي وخاصة حظر انتاج الأسلحة النيوترونية .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تدعو مع حلفائها الى حظر وضع اسلحة من أى نوع في الفضاء الخارجي أو استعمال القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي ضد الأرض . وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية الاقتراح ذا الصلة الذى قدمه الاتحاد السوفياتي بهذا الصدد .

ان العمل الذى اخذناه على عواتقنا للتوصل الى ابرام معاهدة عالمية بعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية والاعداد لاتفاقية دولية لحظر الاسلحة الكيماوية وتدميرها لابد علينا أن نواصله بخطى أسرع .

ومن الأمور ذات الأهمية الكبرى انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية . وقد اقرت الجمهورية الديمقراطية الالمانية من فورها الاقتراح السويدي الخاص بانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية التكتيكية على جانبي الخط الفاصل ما بين حلف وارسو وحلف شمال الاطلسي وعرضت الجمهورية الديمقراطية الالمانية ان تدخل كل اراضيها ضمن هذه المنطقة بشرط أن يكون تحديد تلك المنطقة وفقا لمبدأ المساواة والأمن المتكافئ ولكن وبالرغم من ان هذا العرض لقي استجابة سلبية من جانب البلدان الغربية حتى الآن ، فانه مازال حينيا ومتعلقا بالأحداث الجارية .

كما اننا نرحب بكافة الجهود الرامية الى اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم . فان كان للسلم والأمن في تلك المنطقة ان يدعم لا ينبغي تأجيل المؤتمر المزمع عقده لهذا الغرض بأكثر مما اجل .

ونود أن نشدد على مغزى اتفاقية المنطقة القطبية الجنوبية لعام ١٩٥٩ التي تبين انها أساس يعتمد عليه للحفاظ على وضع منطقة القطب الجنوبي كمطقة مجردة من السلاح ولا نووية .

منذ عدة اسابيع ، انتهى اجتماع مدريد . وفتح نتائجه آفاق احتمالات تعطي الانفراج والتعايش السلمي قوة دفع جديدة . ولكن هذا لا يمكن ان يحدث

الا اذا باتت كل مجالات عملية مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا هادية بنفـسـ القدر لكل الدول في تعاملها مع بعضها البعض . ان خبرة هلسنكي وبلجراد ومدريد توقفتا على أن النتائج لا يمكن ان تتحقق الا متى التزم الجانبان بها . ويظل ذلك ايضا شرطا اساسيا لازما لتنفيذ اتفاقات مدريد .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بسياستها الساعية الى الحـوار وتعزيز التعاون ، قد قامت بدور لا يستهان به في الحيلولة دون تسبب روح الحرب الباردة في ايقاف قوة الاندفاع صوب الانفراج تماما .

وبتعاونها تعاوننا سويا يعود بالنفع على الجانبين ، على المستوى الثنائي ، في المجالات السياسية والاقتصادية ، والثقافية ، تسعى الجمهورية الديمقراطية الالمانية جاهدة الى الاسهام في تخفيف حدة التوترات الدولية .

واذ تدرك جمهوريتنا مسؤوليتها الخاصة تجاه السلم والأمن الدوليـن ، تلك المسؤولية النابعة من تاريخها ووضعها الجيوبوليطيقي على السواء ، فانها تنتهج في علاقاتها مع جمهورية المانيا الاتحادية نهجا يبنني على الاعراف المأخوذ بها عامة في القانون الدولي ، والالتزامات المتبادلة المتفق عليها مع ذلك البلد . ونعتقد انه سيكون من الضروري في المستقبل أيضا الحفاظ بعناية على الاتفاقات التي من قبيل نظام معاهدات الشرق - الغرب الاوروبية والاتفاق الرباعي بشأن برلين الغربية ، التي اثبتت جدواها وفائدتها وولدت الثقة في العلاقات الدولية .

ان اساءة استخدام ، ناهيك عن عدم الالتزام بتلك الالتزامات ، أو التمسك بمفاهيم غير واقعية ، لن يؤثر فحسب فقط على العلاقات الثنائية بل يزيد التوترات الدولية حدة ، وفي النهاية ستقوض السلم في قارتنا .

ان الدول الاعضاء في الأمم المتحدة تلاحظ بقلق ، كيف ان النزاعات الدولية أخذت في الاتساع ، في اعقاب عملية تعزيز ترسانات الأسلحة ، بحيث لم ينج من تلك المنازعات اقليم واحد في عالـضا .

وفي أوروبا ، بعد حوالي أربعين سنة من هزيمة الفاشية الهتلرية ، فإن الاتفاقات التي توصل اليها الائتلاف ضد الهتلرية والتي امنت التطور السلمي لهذه القارة وتعد عنصرا أساسيا من عناصر الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي . قد انكرت مؤخرا في فيينا في بيان القاه احد الساسة القادمين من واشنطن:

" وأود أن اقول بمنتهى الوضوح : انه ليس من قبيل المصادفة ان تقع هذه الهجمات على نظام أوروبا ما بعد الحرب من جانب تلك القوى التي ترمي الى البدء بنشر قذائفها على تربة أوروبا في المستقبل القريب " *

وفي أمريكا الوسطى تشن حرب صليبية ضد التقدم الاجتماعي . فقد اضطرت نيكاراغوا للدفاع عن نفسها ضد هجمات ضخمة موجهة الى سيادتها واستقلالها ؛ واضطر شعب السلفادور للمقاتلة دفاعا عن حقوقه باستعمال السلاح . والجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤكد تضامنها مع شعوب تلك المنطقة ، وتؤيد الاتجاه الى اتباع حلول سياسية للأزمات في المنطقة ، على النحو الذي تمثل على سبيل المثال في أنشطة ومبادرات دول مجموعة كونتادورا .

وفيما يتعلق بالنزاع في جنوب الأطلسي ، فإن الجمهورية الديمقراطية الألمانية تتفهم ما تشعر به دول أمريكا اللاتينية وشعوبها من قلق متزايد ، وتدعو الى تسوية على اساس ميثاق الأمم المتحدة والاعلان السياسي لمؤتمر القمة السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في نيودلهي .

وتطالب الجمهورية الديمقراطية الألمانية بشدة بمنح الشعب الناميبي الذي تقوده المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الاستقلال ونما

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

تسوية . ومن الضروري تنفيذ القرارات المعتمدة في مؤتمر باريس المعني بناميبيا وتعزيز مسؤولية الأمم المتحدة لتسوية مسألة ناميبيا على أساس من قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وهناك ضرورة ملحة لتسوية النزاع في الشرق الأوسط ، أطول النزاعات وخطرها قاطبة . ويتطلب ذلك تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في إنشاء دولته المستقلة . وتبين قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الطريق الى ذلك .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد الاقتراح الذي اكده المؤتمر الأخير الضعقد بشأن فلسطين ، بأن مشكلة الشرق الأوسط لا بد أن تسوية ضمن اطار مؤتمر دولي باشتراك كافة الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ويطالب بلدى بانسحاب اسرائيل الفوري من كافة الاراضي العربية التي احتلتها منذ ١٩٦٧ . وتددين الجمهورية الديمقراطية الألمانية بشدة السياسة الابريالية القائمة على استخدام القوة والتي اتبعت ضد لبنان وكذلك الاستعدادات الجارية للعدوان على سوريا ، التي صاحبها حطة ضد منظمة التحرير الفلسطينية . والقوى الوطنية العربية الاخرى .

ونحن نتابع بتعاطف الجهود التي تبذلها جمهورية افغانستان الديمقراطية وكذلك جمهورية كمبوتشيا الشعبية لتأمين سيادتهما وأرضهما . وهذا بالنسبة للجهود المبذولة بحثا عن حل سياسي فيما يتعلق بالحالة حول افغانستان ، والقرارات البناءة التي اتخذها رؤساء دول الهند الصينية في شباط/فبراير الماضي .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد السياسة الخارجية التي تتبعها جمهورية كوريا الشعبية للحفاظ على السلام في شبه الجزيرة الكورية ، وكذلك الكفاح من أجل انسحاب قوات الولايات المتحدة من كوريا الجنوبية والتوحيد السلمي الديمقراطي لكوريا دون تدخل اجنبي .

اننا نلاحظ باهتمام بالغ أن مزيداً من الموارد المالية والمادية يواجه بمخاض الأعداد للحرب ويمنع بالتالي استخدامه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ان الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية الحالية ترجع أساساً الى سياسة الاندفاع نحو التسلح . كيف يمكن لدولة أن تفخر بأنها انفقت حوالي ٢٢٢ بليوناً من الدولارات الأمريكية في عام ١٩٨٢ على أغراض التسلح ؟ وكيف يمكن لدولة أن تزمع اتفاق أكثر من ٣٦٧ بليوناً من الدولارات الأمريكية في عام ١٩٨٦ على برامج التسلح بينما يوجد في الوقت نفسه عشرات الملايين من البشر الذين لا يجدون عملاً في الدول الرأسمالية المصنعة ، كما يوجد أيضاً - وفقاً لتقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة - ١٢٠ مليوناً من البشر في العالم مهددين بالموت جوعاً ؟ وفقاً لبيانات مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، يموت في اليوم الواحد ٤٠٠٠٠ طفل - وأكثر ٤٠٠٠٠ طفل - بسبب الجوع والمرض . أليس ما يتنافى الطبيعة والمقل - كما لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة - ان ما ينفق في الوقت الحاضر على التسلح في ١٨ يوماً يعادل ما يقدم في عام بأكمله من معونات رسمية لمساعدة الدول النامية ؟

ان عشر المبلغ الذي يواجه حالياً للتسلح في أرجاء العالم يكفي لاستئصال الأمية وشن حرب ناجحة ضد المرض والجوع ونقص الغذاء . وبالوسع معالجة الموقف باقتطاع نسبة ١٠ في المائة من الميزانية السنوية للتسلح الخاصة للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وذلك كما اقترح الاتحاد السوفياتي .

في الدورة الحالية ، ينبغي الاتفاق على تدابير تمنع فرض قيود تجارية أو فرض حصار أو فرض أية عقوبات غير مشروعة دولياً . وقد يساعد ذلك على إعادة بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية وتطبيع التجارة الدولية . وبالإضافة الى ذلك ، قد تؤدي هذه الخطوة الى توفير المناخ اللازم لمعقد مفاوضات عالمية شاملة في أقرب وقت ممكن حول المشاكل الاقتصادية الأساسية ، وفقاً للمقررات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء .

ان الحقوق المتساوية ، واحترام السيادة ، وعدم التمييز ، والمنفعة المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، هي المبادئ التي تسترشد بها الجمهورية الديمقراطية الألمانية - وفقا لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية - في علاقاتها مع البلدان النامية . ولقد قدمت بلادى في العام الماضي مساعدة كبيرة للبلدان النامية وحركات التحرر الوطني . والواقع انها واصلت تقديم دعمها بشكل مستمر ، بل زادت رغم الحقيقة الماثلة في أن الحالة الاقتصادية الدولية باتت أكثر تعقيدا .

ومن الضروري لمستقبل البشرية أن تتصدى الشعوب للتحديات الكثيرة التي تواجهها في الوقت الحاضر . وتشمل تلك التحديات التحكم في القدرة العلمية والتكنولوجية ، والقضاء على العوز والبؤس ، واستئصال الجوع والمرض ، وحماية البيئة وادارتها بطريقة رشيدة ، ومضاعفة ثروات العالم بما يعود بالفائدة على الشعوب ، ولعمال الحق في العمل وفي حياة تليق بالانسان . كل هذه المشاكل من الممكن حلها ، ولدى البشرية من الخبرة والمعرفة والقوة ما يمكنها من ذلك ، وكل ما تحتاج اليه هو السلام .

السيد أورتييز ميروكادو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : انــــه

لشرف كبير لي أن آتي الى هذه المنصة الهامة متحدئا باسم الحكومة الدستورية التي يرأسها الدكتور ايرنان سيلس زوازو ، وهو شخصية معروفة في الكفاح الثوري الديمقراطي في بوليفيا وأمريكا اللاتينية . في هذا العام ، حيث نحتفل بمرور مائتي عام على سيمون بوليفار ، من دواعي سرور بوليفيا ، الابنة المحببة الى قلب المحرر ، ان هذه الدورة للجمعية العامة قامت بانتخاب ممثل بنما البارز ، السيد خورخي ايويكا ، رئيسا لها . ان هذا الانتخاب يعتبر تحية اجلال يستحقها لشخصه ولخبرته في هذه المنظمة ، ويضمن نجاح هــــذا العمل الهام .

أود أن أوجه احترامي واجلالي الى الرئيس السابق ، السيد امرى هولاي الذي كان ماهرا في قيادة أعمال الدورة السابقة * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مارتيني أوردانيتا (فنزويلا) .

أود أيضا أن أقدم تحية أجلال إلى الأمين العام ، خافيير بيريز دي كوييسار ،
لجهوده التي لا تكل لصالح السلم والدفاع عن مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة .
يسعدني أن أرحب بالجمهورية الجديدة سان كريستوفر ونيفيس بمناسبة انضمامها
إلى المنظمة .

وتعيد بوليفيا التأكيد أن سياستها الخارجية تقوم على الالتزام بالمبادئ الدائمة
التي تشكل أسس القانون الدولي والأسس الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . ونؤكد التزامنا
بمبادئ المساواة السيادية للدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ،
وحق الشعوب في تقرير المصير ، واحترام حقوق الإنسان ، ورفض جميع أشكال التفرقة
العنصرية والفصل العنصري وجميع أشكال الاستعمار ، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي
عن طريق القوة . وتؤكد بوليفيا من جديد رغبتها في مواصلة السعي إلى تحسين آليات حل
المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية . ونؤيد التعددية الايديولوجية ، وهي مبدأ
يعني بالنسبة إلينا سياسة خارجية عالمية التوجه مستقلة وغير منحازة ، خلوا من التمهيد
الايديولوجي .

لقد أطلق على بوليفيا - بسبب موقعها المركزي في أمريكا الجنوبية - اسم "أرض
الاتصال" و "البلد متعدد النفوذ" .

وسبب هذه السمة التي اكتسبتها بوليفيا من موقعها الجغرافي ، تقوم بدور حلقة
الوصل وعامل الالتحام في القارة ، وهو دور يضفي عليها أهمية في عملية التكامل الاقليمي
ودون الاقليمي ، وبصفة خاصة لانتماها إلى ثلاثة نظم مائية هي الامازون ولاپلاتا والمحيط
الهادئ . ويمكننا أن نذكر عن اقتناع ودون مغالاة ، انه بخير التنمية الاقتصادية لبوليفيا ،
سيكون من الصعب احراز أى تقدم في عملية التكامل الفعال فيما بين بلدان المحيط الاطلسي
وبلدان مجموعة الانديز .

ان الاتفاقات الاقليمية و/أو الثنائية الرامية الى اقامة اتصالات مادية بالموانئ الواقعة على المحيط الهادئ ، تشمل الجوانب المتعلقة بالطاقة والتنمية الصناعية والزراعية والنقل البري ، قد تمثل على المدى المتوسط مجموعة هامة من مشاريع عملية التكامل فسي منطقة امريكا اللاتينية .

هذه المشروعات ، وصفة خاصة ما تعلق منها بالبنية الأساسية ، سوف تقصر المسافات الى حد كبير بين المحيطين الأطلسي والهادي ، وتفتح بذلك عصرا جديدا لبوليفيا لأنه بغير تكامل داخلي ستظل الروابط بين القارات مجرد وهم . ونحن نعتبر أنه من الضروري للقيام بهذه الأعمال أن نعيد هيكلة نطاق مختلف الاتفاقات دون الإقليمية أو غيره وننشط العلاقات مع جيراننا من أجل تعويض الوقت الذي ضاع منا ، بعد العزلة القاسية التي فرضتها علينا النظم الشمولية والنظم الاقتصادية المنحرفة . ولا بد أن نشير الى أحد الأهداف الرئيسية لسياستنا الخارجية وهو العودة الى البحر . ان بوليفيا لم تتغل ولن تتغل أبدا عن حقها في أن يكون لها منفذ حر متفتح بالسيادة الى المحيط الهادي . ونفس الثبات الذي دافعنا به عن مبدأ أن الحصول على الأراضي بالقوة لا يمنح أية حقوق ، فاننا نتسك بحق بوليفيا غير القابل للتصرف في أن يكون لها منفذ مباشر وفيد الى البحر . هذه قضية بوليفية وقضية أمريكية وقضية دولية معترف بها ويؤيدها المجتمع الدولي دائما .

في ١٠ تشرين الأول /اكتوبر من هذه السنة ، سوف نحتفل في بوليفيا بالعيد الأول لعودة النظام الدستوري الديمقراطي الى بلادنا . وهذا تاريخ هام بالنسبة لنا لأنه ذو مغزى عميق في عالم حافل بالنضال المستمر بين المصالح الداخلية والنزاعات الدولية . انه علامة على التحول السلمي من الدكتاتورية الى الديمقراطية ، وتوحيد المنظمات السياسية والاجتماعية ، والعناصر العسكرية الملتزمة بتلبية طموحات الشعب . وهذه الحقيقة في الواقع درس في النضج السياسي . انها نتيجة نضال طويل شاق وقد تحققت بعد نكسات انتهت بالاعتراف بإرادة الشعب دون قمع أو اضطراب ودون اضطهاد أو نفي . يجب أن نشير أيضا الى ما لقيناه من تفهم وتأييد من جانب المجتمع الدولي . فالتعزيز الحازم لمصلحتنا الديمقراطية يعتمد الى حد كبير على ذلك الدعم والتفهم المستمرين .

تدرك حكومة بوليفيا حقيقة أنها لا يمكنها أن تطالب شعبها بأكثر مما اتصف به من الشجاعة وروح التضحية في مواجهة الأزمات الخطيرة الاقتصادية والاجتماعية لهذا القرن*.

منذ عام مضى عندما تولت الحكومة الديمقراطية السلطة ، وجدت بلدا قد خرب ، وحالة اقتصادية خطيرة ، تسودها الفوضى ، ومجتمعا قوضته أخلاقيا المخدرات واستشراء الفساد . وأود فقط أن أقول أنه عندما تقلدت الحكومة الدستورية السلطة ، كان الانتاج المحلي قد انخفض بنسبة ١٠ في المائة ، وبلغ التضخم ٣٠٠ في المائة سنويا ، وفقدت المرتبات ٥٠ في المائة من قوتها الشرائية ، وواجهت الشركات أوضاعا أدت بها الى الافلاس العاجل .

وبالنسبة للموضع الخارجي ، كان البلد مرتبنا وعاجزا عن اعادة التفاوض بشأن ديونه الخارجية الثقيلة ، وكانت ثلاثة أرباع قيمة صادراته مخصصة لخدمة تلك الديون ، مما قلل كثيرا من قدرته حتى على استيراد المواد الأساسية . وازدادت تلك الصورة المأساوية تدهورا بالحقيقة المؤسفة المتخلصة في أن البلد كان يستخدم كمركز نشط لانتاج الكوكايين والاتجار فيه ، وهي أنشطة تشوه صورة البلد في الخارج . وفي نفس الوقت أضر الانكماش الدولي باقتصاد بوليفيا الذي كان قد بات ضعيفا وحداً بدرجة أكبر من امكانيات انتعاشه .

وكانت أشد القطاعات تضررا ، وهي تلك التي عانت أكثر من غيرها من السياسات الخاطئة غير الرشيدة التي انتهجتها الحكومات الشمولية ، في سبيل الحاجة الى حل مشاكلها العاجلة . فديمقراطيتنا الوليدة واجهت تحديا كان يكون من المستحيل أن يواجهه : حالة اقتصادية داخلية نكباتية وكسادا دوليا حادا ، ومطالب لها ما يبررها من مختلف الزمر الاجتماعية .

* عاد الرئيس الى الرئاسة .

وكان نط النظام الاقتصادي الشمولي قد انتهى ، إذ افتقر إلى أحد المتطلبات الأساسية لوجوده ، وهو التدفق المستمر للتمويل الخارجي . وكانت الطبيعة المنعمية لذلك النظام تجعله مفيدا لقطاع واحد دون غيره ، يمثل أقلية السكان . لقد شوّه هيكلنا الاقتصادي ، عن طريق إعطاء الأولوية لأنشطة تتعلق بالاستيراد المشروع وغير المشروع وأنشطة تتعلق بالخدمات الوسيطة التجارية والمالية ، أما القطاعات الرئيسية ، وهي تلك التي تنتج السلع الضرورية القابلة للتصدير ، فقد فقدت مشاركتها الفعالة في الاقتصاد ، وهذا زادته ضعفا . ومع الانخفاض الكبير في التمويل الخارجي ، سقط النظام السياسي الشمولي ؛ ووصلنا إلى الحالة المتدهورة التي وصفناها الآن .

في مواجهة هذه الحالة الخطيرة ، قررت الحكومة الديمقراطية أنه لا بد من إجراء تغييرات جوهرية في أنماط النمو وأسلوب التنمية ، وأن الاقتصاد يجب أن يوجه نحو الواقعية والتشف . ووضع نظام وطني شوري محرر للتنمية لا يخلق نظاما عاما للتوزيع ولا يؤدي إلى حالة تضع طاقات اقتصادنا في قالب ضخم من البيروقراطية . إنه بالضرورة نظام اقتصادي مختلط ، يعتبر التخطيط أهم أدواته من أجل وضع نظام دقيق للأولويات وتحديد الواجبات المطلوب إنجازها بمعرفة القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني مع ضمان استثمارات مناسبة للتنمية مع توزيع الدخل .

وتوضح الإجراءات الأولى التي اتخذتها الحكومة الديمقراطية نواياها في تنمية الاقتصاد . وبالفعل حظرت كل الواردات التي ليست لها أهمية قصوى ، ووضع سعر صرف واقعي لتحويل العملة مع الرقابة على النقد ما جعل العملات الأجنبية متاحة فقط للأغراض الضرورية .

بدأ البرنامج السنوي للحكومة يعطي ثماره . واستؤنف النشاط الاقتصادي تدريجيا ، وجمعت معدلات البطالة ، ولم تعد هناك شركات مواجهة بالافلاس ، وانخفض التضخم ، وتفاوضنا بشأن الديون الخارجية مع بعض البلدان الشقيقة بطريقة مرضية ،

ودبرت الاحتياجات وتحقق تحسن واضح في مرتبات غالبية الشعب .
وكانت المؤشرات للنصف الاول من سنة ١٩٨٣ مشجعة ، فقد انخفض معدل التضخم الى اقل من نصف ما كان عليه في عام ١٩٨٢ . وظهرت في الانتاج الزراعي مؤشرات واضحة نحو التوسع . وبدأ القطاع الخارجي يعمل ببسر وسهولة الى درجة أتاحت لنا أن نتوقع فائضا من الاحتياطيات الدولية في آخر العام .

الا أن تلك الهداية المشجعة لانتعاشنا قد أوقفتها الكوارث الطبيعية الكبرى التي أصابت البلاد . فالفيضانات في الشرق ، والجفاف الفظيع في الغرب تضاعفت على تقويض خطط الحكومة . ولكي نتصور فداحة الخسارة ، يكفي أن أذكر أن الانتاج الزراعي سينخفض بنسبة ٢٥ في المائة في ١٩٨٣ . ان انخفاض بهذا الحجم لا يعني فقط أنه ستكون هناك عرقلة حقيقية لأنشطتنا الاجتماعية والاقتصادية ، بل انه ستكون هناك أيضا مجاعة عامة على نطاق واسع وتضحيات كبيرة يقدمها شعب ضحى بكل شيء من أجل حريته .

لقد أثرت الكوارث الطبيعية على أكثر من ١٦٦ مليون شخص ، أي ٢٥ في المائة من عدد السكان . وتبلغ الخسائر التي تعرضنا لها ما يقرب من ٩٠٠ مليون دولار ، وهو مبلغ يعادل قيمة صادراتنا السنوية .

أزاء صير كتيب مثل هذا ، تتعرض ديمقراطية بوليفيا لاختبار صعب . ان مساعدة المجتمع الدولي ، مع صلابة شعب تعلم طوال حياته كيف يتغلب على الشدائد ، شعيب يفهم جيدا معنى أن يحدد هو بنفسه سار مستقبله ، كل هذا سوف يمكن الحكومة الديمقراطية من مواجهة الأزمة بصلاية وثبات .

وفي هذا الصدد نود أن نشيد بمبادرات الأمين العام وتعاونيه معنا للتغلب على تلك الكوارث ونشيد أيضا بتعاون العديد من أعضاء هذه المنظمة الذين لم يترددوا في مد يد العون لنا في محنتنا .

لقد كانت بوليفيا دوما كريمة سخية ولم تتردد في التعاون في حالات كثيرة لم يطلب منا فيها التعاون . وحسبي أن أذكر اسهاماتنا في انجاح قضية الديمقراطية العالمية عندما قمنا ببيع موادنا الخام بأثمان بخسة خلال الحرب العالمية الثانية . ان الأمم المتحدة توفر لدولنا محفلا للبحث المستمر عن الحلول المشتركة . وتأمل البلدان النامية كل الأمل أن يصبح للمساءل التي نتناولها هنا أثر عظمي عن طريق ما يتخذ من تدابير . وتأمل أن تجرى مناقشة المسائل الحيوية للإنسانية مثل سباق التسلح والسلام العالمي بروح المسؤولية التي تتطلبها تلك المسائل ، حيث أن الأمر متعلق بمستقبل هذا الكوكب .

ان وجودنا في هذا المحفل التزام علينا تجاه شعبنا ، التزام جاد باحياء الأمل في صدور البشر الذين ينتابهم الاحباط عندما يرون أن التفاهم السلمي بين الدول مازال غاية بعيدة المنال ، وأن عطية تكديس الأسلحة ماضية بصورة بعيدة كل البعد عن التعقل ، ان أن الترسانات القائمة حاليا تحتوى من القدرة العسكرية ما يمكنه تدمير العالم عدة مرات بينما يزداد في شوارعنا البؤس والفاقة والمرض والعمرى ذاته .

اننا نتمنى الى شعوب في سبيل الحاجة الى الاهتمام بصيرها اهتماما حقيقيا يصحبه تعاون مالي يكون له دور حاسم في مستقبلنا . اننا نعتقد أنها مازال هناك متسع من الوقت للتوصل الى اجراء حوار يفصح عن تفهم ناضج واحترام لكرامتنا الوطنية وخصائصنا الوطنية وما لدينا من اشكال الحكم التي تسنى التوصل اليها من خلال ممارسة الحرية والالتزام بالشرعية . وحيثما توفرت الارادة لدى الشعب ، تلك الارادة التي يعبر عنها من خلال آليات المشاركة ، واقبال المواطن على الانتخابات والشعور بالحاجة الى تقوية وتعضيد الأنظمة السياسية التي تحترم الحقوق الأساسية للإنسان ، تعين علينا

أن نضطلع بجهود مشتركة لتأييد الكفاح اليومي لشعبونا لنجعل من مجتمعاتنا تعبيراً عن الكرامة والحرية والديمقراطية .

اننا نشعر بقلق عميق ان نرى العالم اليوم مواجهها بسباق التسلح الذي لا ينذر بالخطر فقط ، بسبب قوته التدميرية ، بل ويؤدي أيضا الى اهدار الموارد ، وهي موارد تبلغ ٨٠٠ بليون دولار ، يمكن استخدامها للتخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية التي تواجه الإنسانية .

وتبلغ النفقات العسكرية للبلدان المتخلفة النمو ما مجموعه ١٦ في المائة من النفقات العسكرية في العالم ، بينما أن نجد أن ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لبلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية تصب في قنوات الانفاق العسكري ، بينما يخصص ١ في المائة فقط من الناتج المحلي الاجمالي للصحة العامة ، و ٢٨ في المائة للتعليم . انه لما يدعوا للقلق العميق والتأمل أن ما تنفقه بعض البلدان على التسلح خلال ٥ ساعات فقط يعادل الميزانية السنوية لصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة .

لذلك نعتقد أن الطريق الوحيد الذي يتعين على الإنسانية اتباعه لتضمن بقائها هو أن تتمسك بالهادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة ، والهادئ التي أيدتها حركة عدم الانحياز . ولهذا فاننا نؤيد جميع أنشطة الأمم المتحدة التي ترمي الى وقف سباق التسلح ، ومن ثم تخصيص الموارد من أجل التعاون المالي الدولي الفعال الذي يؤدي الى نقل طمس الأموال لشعوب العالم الثالث .

ان بوليفيا تتابع بقلق عميق الأزمة في أمريكا الوسطى ، ان أن تصاعد العنف وآثاره المدمرة على السكان تشكل مشكلة خطيرة للمنطقة بأسرها . ونود أن نؤكد أن بلدان المنطقة ، شأنها شأن جميع بلدان العالم ، لها الحق في أن تعمل وفقا لسيادتها ودون تدخل الدول الأخرى ، ضمن اطار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وحق تقرير المصير للشعوب .

وتعرب بوليفيا عن تضامنها مع نيكاراغوا حكومة وشعبا . وتدعو الى وقف جميع أعمال المضايقة الأجنبية وتأمل بأن يقوى ويتعزز تحررها الوطني وثورتها غير المنحازة من خلال نظام ديمقراطي يجسد طموحات شعب نيكاراغوا المشروعة ، أو بعبارة أخرى عن طريق التعددية الايدولوجية والسياسية .

ونحن نؤيد الاعمال التي تقوم بها مجموعة كونتادورا ، واننا لعلنا يقين من أن تلك الجهود سوف تفتح آفاقا للتوصل الى الحل السياسي بالوسائل السلمية التي تقبل بها جميع الأطراف المعنية .

ونؤكد من جديد تأييدنا لمطبة تصفية الاستعمار ، التي لا بد لها أن تستمر حتى يتم القضاء النهائي على تلك الممارسة . وفي هذا الصدد أعربت بوليفيا مرارا وتكرارا عن تأييدها لمطلب جمهورية الأرجنتين وهو أن جزر مالفيناس ينبغي أن تعود لسيادتها من جديد . واننا ندعو البلدان المعنية الى التمسك بقرارات الأمم المتحدة واستئناف المفاوضات لتسوية النزاع ، وتعرب عن قلقنا ازا تزايد اضعاف الطابع العسكري على المنطقة .

اننا نرفض رفضا قاطعا الفصل العنصري بجميع أشكاله وكذلك التمييز العنصري الذي يمتحن الكرامة الانسانية . وتؤكد بوليفيا من جديد تأييدها لمختلف القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بهذا الشأن .

وتؤيد بوليفيا سيادة الدول وحق الشعوب في تقرير المصير . وبالتالي فاننا نؤيد جهود الأمين العام الرامية الى تحقيق تسوية عادلة ودائمة لأزمات كمبوتشيا وقبرص وأفغانستان .

أما فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية فاننا نؤيد جميع الاجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة والرامية الى تحقيق حل سلمي ودائم في الشرق الأوسط . ونؤكد أنه لا يمكن

قبول احتلال الأراضي بأي شكل كان . ولذلك فاننا نناشد اسرائيل أن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة .

ولما كنا على يقين من أن السلم لا يمكن تحقيقه الا عن طريق مراعاة المبادئ المتجسدة في الميثاق ، فاننا نطالب بانسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان بوصفها الطريقة التي تضمن استقلال وسيادة ذلك البلد .

ونود أن نؤكد قطعاً أننا نؤيد الحرب التي تدور رحاها بين العراق وايران ونناشد الطرفين كليهما أن يضعوا حدا لهذا الصراع .

وتؤيد بوليفيا العطية المؤدية الى استقلال ناميبيا في اطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وتعتبر خليج والغييس جزءاً لا يتجزأ من أراضيها .

أما فيما يتعلق بمشكلة الاتجار بالمخدرات ، تلك المشكلة الخطيرة ، فانه يتعين علينا أن نقول بصدق ان الجهود الثنائية محدودة النطاق للغاية . ان مستويات الانتاج وشبكات التوزيع والقوة الاقتصادية لهذه التجارة تتطلب اتفاقات على نطاق أوسع وأعظم فعالية . ولذلك ، فاننا نؤيد الاتفاقات المتعددة الأطراف بين البلدان المنتجة للكوكا و/أو الكوكايين والبلدان المتأثرة باستهلاك منتجاتها الجانبية . فلا سبيل للتصدي لمشكلة من المتعذر السيطرة عليها حتى في أقوى البلدان الا عن طريق الجهد المشترك القائم على الإرادة السياسية الحقة .

ان شعب بوليفيا الذى عاش مأساة الديكتاتورية والقمع وانتهاك حقوق الانسان الأساسية ، قد شهد في العام الماضي تحولا كاملا في هذا المجال ، وهو تحول يفصح عن الاحترام الكامل للكرامة الانسانية ، والحرية المطلقة التي يتمتع بها في بلدنا اليوم المواطن الذى لا يحميه هيكل قانوني داخلي فحسب ، بل وتحميه الصكوك القانونية الدولية أيضا .

فمنذ ١٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ انضمت بوليفيا الى جميع الصكوك المتعلقة بحقوق الانسان المودعة لدى الأمم المتحدة .

اننا نؤيد جميع الاجراءات التي تقوم بها المنظمة ، وجميع الجهود التي تبذلها الحكومات الممثلة هنا من أجل تخفيف الأوضاع الأليمة مثل انتهاكات حقوق الانسان التي ما زالت ترتكب ، للأسف الشديد ، في بقاع كثيرة من العالم .

ان الأزمة في امريكا اللاتينية ذات أبعاد حدث برئيس البنك الدولي ذاته أن يقول أن ديون العالم الثالث قنبلة موقوتة .

وذلك وضع ينطوى على أخطار بالغة تتهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي لأمننا .

اننا لم نحرز من التقدم ما يمكننا من تغيير مسببات هذا الخلل الذى يهدد بتدمير القطاع الانتاجي لأمريكا اللاتينية .

والواقع انه يمكننا القول بأنه لا ينظر في بعض الدوائر الى أزمة امريكا اللاتينية بوصفها خطرا يتهدد العلاقات بين البلدان المصنعة والأمم الفقيرة ، بل على أنها فرصة لتأكيد طابع التبعية والهامشية الذى فرض على تواجدنا ضمن نظام الاقتصاد الدولي .

والحقيقة ان مدى ما تعانيه امريكا اللاتينية من مشاكل اقتصادية أضعف بشكل خطير وضعها الدولي، وعروا أمعن في استغلاله لصالحها البنوك والشركات عبر الوطنية التي لا تصدرفيما يحركها من واقع عن الاعتبارات القائمة على ما تتطلبه علاقات الشمال والجنوب في المنعطف الحرج الرهن من نظرة بعيدة المدى .

منذ بعض الوقت تحت الاقتصاديون لفظة جديدة لوصف ظاهرة لا ينطبق عليها
 أى تعريف تقليدى ، هي " Stag of Lation " الركود المقرون بالتضخم أى الذى يجمع بين
 عنصرى الركود والتضخم وهما آفتان اقتصاديتان اعتبرتا ، حتى ذلك الوقت ، متضادتين .
 واليوم ، اذا ما أردنا أن نصف واقع أمريكا اللاتينية علينا أن ننحت مصطلحا جديدا هو
 "receflation" (الانكماش المقرون بالتضخم) لتعريف الانكماش الاقتصادى ان يقتصر
 بالتضخم — وهو ما يقوض الهيكل الاقتصادى والاجتماعى لأمريكا اللاتينية .
 والأكثر من ذلك ان عوامل ومؤشرات العلاقات الاقتصادية قد تغيرت وأصبحت
 المصارف الخاصة عبر الوطنية من أول العناصر بهذا التغيير ، في أعقاب العملية الغربية
 التي توتبت اثر أزمة النفط ، وإعادة استغلال الموارد المالية ، التي عرفت بعد ذلك
 باسم دولارات النفط .

وقد تسبب ذلك التغيير في احداث فجوة جعلت من النظام المصرفى عبر الدولى
 نظاما مصرفيا تحكميا لا يرى العالم الا من خلال أرقام مجردة ، ويقل من شأن تواجد
 الدولة القومية ذاته في بلدان الشمال وقد راكبر في بلدان الجنوب .
 ولحل هذه المشكلة ينبغي للحكومات والوكالات الدولية أن تعيد تقييم الدور الذى
 تحاول تلك " الحكومات المصرفية " أن تحتكره لنفسها .

اننا في حاجة الى اقامة حوار سياسى على مستوى الحكومات بين البلدان المصنعة
 والبلدان النامية لبحث وحل المشاكل المتعلقة بالمعاملة التجارية ، والنزعة الحمائية ،
 وإعادة التفاوض بشأن الدين الخارجى للعالم الثالث ، وان نفعل ذلك باقتدار واضع
 أعيننا على المستقبل . فليس بمقدورنا أن نواصل هذا المسار الذى وان لم يكن متخبطا

فانه غير متوازن . ولا ينبغي أن يقتصر نضال الحكومات في مواجهة الشركات عبر الوطنية على تحليل المديونيات ومعدلات التبادل التجاري بل يتعين أن يكون هناك اتفاق سياسي بين الدول في الشمال والجنوب على وضع مؤشرات تتجهج في اجراء مفاوضات محددة .

ان بوليفيا تعطي أولوية للمفاوضات العالمية الشاملة بين الشمال والجنوب ، وتعتبر ان الأمم المتحدة تشكل أكثر المحافل صلاحية لهذا الحوار .

ان الرئيس الدستوري لبلدى السيد هرنان سيلس زوازو ، عندما كان نائبا لرئيس الجمهورية ، حضر الى الجمعية العامة في عام ١٩٥٢ بصفته رئيسا للوفد البوليفي وأعلن في هذه القاعة انه :

" . . . من المقلق ان نرى ان القوة الهائلة والمسؤولية الضخمة المناظرة للدول الكبرى ، التي تتقيد بالعمل بمقتضى نظام صارم يتمشى مع سياساتها الداخلية ، لم تستطع أن ترسي أساس سلم مستقر يسمح لشعوبها وللشعوب في كل مكان أن تعيش بأمل التوصل الى عالم أفضل .

" ويتحول ما نشعر به ازاء ذلك الى قلق عندما نتبين ، نحن ممثلين الأمم الصغيرة ، اننا غير قادرين على الاسهام في القضاء على المنازعات القائمة بين الدول الكبرى . ومع ذلك فاننا نفهم في الوقت ذاته . ان واجبنا يقتضي التعاون بصورة بناءة في جهود الأمم المتحدة ، التي تسعى الى اقامة علاقات حسن الجوار . . . " (A/PV.382 ، الفقرتان ٦٤ ، ٦٥)

ورغم انقضاء ٣١ عاما ما زالت هذه الرسالة سارية المفعول ؛ فشعوبنا تشعرون بنفس القلق ، وتحدها نفس الآمال في تحقيق عالم أكثر عدالة . واليوم كالأمس ، تجدد

بوليفيا تثبتها في أن جهود الأمم المتحدة سوف تحقق التعايش السلمي للجنس البشري .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيد الرئيس ،

اسمعوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أهنيكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . وما أن هذا العام يؤذن بالذكر المئتين لمولد سيمون بوليفار ، فإن انتخاب ممثل من بلد بوليفاري للرئاسة ، هو أيضا تعبير عن التقدير الذي يكتسبه المجتمع الدولي للممثل العليا لبوليفار ، فضلا عن أنه اشارة بأمتكم بنما ، وبالا مريكتين ككل . اننا نعلم ان واسع خبرتكم وسهارتكم سيعودان علينا بالنفع العظيم في مداولاتنا . وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم نائب وزير خارجية هنغاريا السيد ايمري هولاي للاسلوب القدير الذي اتبعه في الاضطلاع بمهامه كرئيس للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

وتود اسرائيل كذلك أن تهنيئ من فوق هذه المنصة سان كريستوفر ونيفيس على حصولها على الاستقلال ، وأن ترحب بها لانضمامها الى الأمم المتحدة . ونتمني لشعبها السلم والرخاء .

ان الاختتام الرسمي للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة في ١٩ أيلول / سبتمبر آذن بانقضاء عام آخر من الاضطراب وعدم الاستقرار . ولكن ، ونحن نبدأ هذه الدورة الثامنة والثلاثين الجديدة نرى مرة أخرى برهاننا ناصحا على تطلعات الدول الأعضاء الى السلم والهدوء والمساواة والعدالة في عالمنا هذا ؛ وهو ما ينبغي أولا وقبل كل شيء أن يكون القاسم المشترك الذي يجمع بين كل من يجتمعون في هذه القاعة . ومع ذلك فمما ييسر الى ابداع الجنس البشري انه على مدى ٣٨ عاما لم يحرز سوى القليل لتجاوز الآمال التي طقت على الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ .

ان حروبا جديدة ظلت تندلع بصورة دورية ، بعضها أكثر دموية من أكبر المعارك التي دارت في الحرب العالمية الثانية ، ولا تزال النزاعات القديمة تتأجج دون توان . ومما له مغزى ان أكبر المشكلات التي واجهت الانسانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد عولجت خارج هذه المنظمة ، مع أنها أقيمت على أساس الاعتقاد بأن مجتمع الدول ينبغي أن يكون على مستوى ما يعانيه من محن وآلام مخاض وان يعمل سويا وعلى أساس الاتفاق المشترك .

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ نمو أسرة الامم من عام لعام . اننا نرحب بشركاء جدد في مساعيها المشتركة ، لأن الأمم المتحدة سوف تبقى أو تنهار ، بقدر تمسكها بمبدأ العالمية الذي يستند الى المشاركة المتكافئة في الفرص والاعباء في عالم متنوع . ولكن يجب ألا يطرح الواقع جانبا . ان الامم المتحدة عاجزة عن مواجهة التحديات بصورة واضحة . حيث أنها منظمة قد اختطففت ، للأسف ، لخدمة المصالح الضيقة لأولئك الذين لا يتورعون عن عمل أى شيء للنهوض بقضاياهم الانانية والخاصة دون غيرها . لقد اصبحت الأمم المتحدة محفلا لتبادل المنافع التجارية ، حيث يضرب عرض الحائط ، بلا اكتراث ، بمبادئ ومقاصد الميثاق . هذه هي الحقائق المحزنة التي نعيش في ظلها ، ومع ذلك فهي حقائق لسنا مرغمين على قبولها أو تبنيها .

واليوم ، لا يوجد تطابق واضح بين آمال الامم ودور الأمم المتحدة في تحقيق تلك الآمال . ولا توجد صلة رشيدة بين التطلعات والتوقعات التي يعرب عنها في بداية كل دورة للجمعية العامة والمهاترات الكثيرة داخل اللجان وسيل القرارات الورقية الذي تتمخض عنه الدورات . وهذه ليست وجهة نظر اسرائيل فقط ، بل تناولها الكثير من رؤساء الجمعية العامة في الماضي .

وقد نالت اسرائيل ، بالطبع ، نصيبها من خيبة الامل في الأمم

المتحدة . ان مواصلة خصوم اسرائيل ، كراهييتها ورفضها قد حظي بالتسامح هنا دون حظر أو عرقلة ، وذلك يرجع ، بالدرجة الاولى ، الى الانتقال الكبير للثروة بصورة عشوائية لم يسبق لها مثيل من دول الغرب المصنعة الى بعض البلدان العربية ، وما نجم عن ذلك في العقد الاخير من تركيز النفوذ الاقتصادي في أيدي البلدان العربية المنتجة للنفط .

ولكن ، مهما بدت تجربة اسرائيل مع الامم المتحدة محبطة ، فإن بلدي لم يتخل عن بارقة الامل الاولى التي لاحت بتأسيس الامم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية . ان اسرائيل ، فضلا عن انشغالاتها السياسية الخاصة في الامم المتحدة ، ما فتئت تلاحظ بقلق كبير تلك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي دأبت على تشويه العلاقات بين الامم .

ان القضايا الاقتصادية ، فضلا عن مسائل الحرب والسلم وتحديد الاسلحة قد أحدثت مزيدا من الخوف ، بدلا من الامل ، في العام الماضي . ولا يزال الشعور بعدم الامن والاضطراب يعم الجزء الاكبر من الانسانية . ان المداولات الجارية بشأن المسائل الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، فضلا عن تلك الجارية بين البلدان النامية نفسها ، تمضي ببطء أكبر بكثير من معدل تزايد تلك المشاكل . رغم ان خطورة المشاكل تتطلب جهدا لا يعرف الكلل .

واسرائيل ، من جهتها ، مستعدة أن تقدم اسهامها ، في حدود امكانياتها ، للنهوض بالتعاون الاقتصادي الدولي . وبهذه الروح ، قدمنا مؤخرا " الخطة الاقتصادية الانتقالية " ، التي سبق تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة (4/36/496) . وتهدف الخطة ، التي تستند الى تجربة اسرائيل الخاصة ، الى تطبيق التحسينات

المتدنية التكلفة على القطاعات الريفية في مختلف المجتمعات . وقد أعربت بالفعل عشرات البلدان النامية والمنظمات الاقتصادية الدولية عن اهتمامها بالنهوض بهذا البرنامج وتنفيذ الافكار ذات الصلة باحتياجاتها وظروفها الخاصة . ويسعدنا أن نلاحظ أن بعض البلدان النامية أبدى رغبة شديدة في ادماج اجزاء من تلك الخطة في الاستراتيجية الانمائية للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا .

ان اسرائيل تؤمن بالجهود الجماعية والفردية لمكافحة الجوع على هذا الكوكب ، وقد اشتركت بطريقة نشطة ، عن طريق برنامجها للتعاون الدولي ، في تخفيف حدة هذا الوباء . وينبغي أن تكون منظومة الامم المتحدة هي الوساطة الرئيسية للتعاون الدولي اللازم . الا ان قدرتها على الاضطلاع بهذا الدور بصورة فعالة سوف تتوقف ، الى حد كبير ، على تقيدها بمبادئ العالمية في المشاركة والتقيد بالأهداف الحقيقية للتنمية الاقتصادية .

ولسوء الحظ ، اننا ما فتئنا نشهد محاولة تتزايد لاضفاء الطابع السياسي على الجهود الاقتصادية الدولية باقحام عناصر النزاعات العالمية والاقليمية فيها . والبلدان النامية هي ، في نهاية المطاف ، الضحايا الرئيسية لهذا الموقف ، حيث أن الموارد الثمينة للتنمية تسخر لممارسات عبثية وعقيمة لا صلة لها مطلقا بالاحتياجات الاقتصادية الماسة لأكبر جزء من البشر .

ومما يبعث على القلق بنفس القدر التقدم الضئيل في المعالجة الدولية لسباق التسلح وتدابير بناء الامن . ان اسرائيل ما فتئت تشعر بالقلق منذ أمد طويل ازاء الخطر الذي تمثله الاسلحة النووية . ولذا دأبت على تأييد الهدف المتمثل في عدم انتشار الاسلحة النووية .

ومن الطبيعي ان تنظر اسرائيل الى هذه المشاكل من منظور الشـرق الاوسط . وقد استخلصنا ان اكثر العوائق مصداقية في وجه انتشار الاسلحة

النووية في منطقتنا يتمثل في جعل الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية . وتحقيقا لذلك ، قدمت اسرائيل اقتراحات تستند الى مفاهيم نموذج امريكا اللاتينية الذي أدى الى ابرام معاهدة ثلاثيلوكو . ومن المنطقي أن مبادرة انشاء هذه المنطقة ينبغي ان تنبع من دول المنطقة وأن تجرى المشاورات الالوية ، الضرورية لتحقيق هذا الهدف ، مباشرة بين هذه الدول ، وأن تجرى بحسن نية وأن تتناول المسائل ذات الصلة بانشاء هذه المنطقة .

ومن الجلي ان المفاوضات الحرة والمباشرة بين جميع دول الشرق الاوسط هي فقط التي يمكن ان تضمن التقدم الحقيقي صوب ابرام اتفاقية ترسي قواعد نظام من الالتزامات الملزمة بصورة متبادلة بجميع دول المنطقة . وقد دعا وفدنا دائما الى اتباع هذا النهج في المناقشة السنوية التي تدور في الجمعية العامة ، وقدم مشروع قرار (وارد في الوثيقة (A/36/115)) ، وشكل جزءا من توافق الآراء بشأن هذا الموضوع . وقد اكتسبت مبادرتنا تأييدا واسع النطاق ، وأشاد القادة والخبراء المعترف بهم في ميدان نزع السلاح بموقف اسرائيل . ومع ذلك ، رفضت الدول المعادية في المنطقة اقتراح اسرائيل ، لسوء الحظ .

ان اسرائيل تدرك تماما الخلافات السياسية الكثيرة السائدة بين دول الشرق الاوسط . وينبغي ألا يعرقل أى من هذه الخلافات انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط . واسرائيل ، من جهتها ، على أهبة الاستعداد للشروع في اجراء مفاوضات بشأن هذا الموضوع بين دول منطقتنا المهتمة به في أى وقت ودون أية شروط مسبقة .

وفي السنوات الاخيرة ، بلغ قمع حقوق الانسان على أيدي حكومات كثيرة في مختلف أنحاء العالم ابعادا تبعث على الجزع . ويتواصل هذا القمع في معظم البلدان على شكل انتهاك صريح للمبادئ المكرسة في مختلف المعاهدات الدولية وعلان الامم المتحدة لحقوق الانسان . وفي الشرق الاوسط ذاته ، فان كثيرا من الانظمة العربية يمتحن بصورة صارخة هذه الحقوق ، وذلك باضطهاد المجموعات والأقليات السياسية والعرقية والدينية ، وبالاعتقال دون محاكمة على نطاق واسع للمعارضين السياسيين واذلال وتعذيب واعدام الكثير من السجناء السياسيين ، وذبح المواطنين على مراحل بصورة واسعة النطاق كما حدث في حماة . في سوريا في شباط/فبراير من العام الماضي ، وقمع الحريات الاساسية كحرية التعبير وحرية الاجتماع .

ان الشعب اليهودي قد عرف منذ قرون معنى المعاناة على أيدي الانظمة ذات السلطة المطلقة الغاشمة . ان اسرائيل تمقت اشكال القمع هذه . وتطوّر بلادى جميع الجهود المخلصة للنهوض باحترام حقوق الانسان وضمانها . وفي الوقت ذاته ، تشجب المحاولات المبذولة في هذه المنظمة وغيرها لتحويل الاهتمام المشروع بحقوق الانسان ، بصورة تنم عن النفاق ، الى اتجاهات تحقق مصالح سياسية ضيقة غير مقبولة .

ولسوء الحظ ، فان استمرار الاتحاد السوفياتي في مواصلة اضطهاد اليهود السوفييت ما يزال من المشاكل الصارخة في مجال حقوق الانسان التي يواجهها العالم اليوم . ورغم الاتفاقات الدولية الكثيرة التي وقع عليها الاتحاد السوفياتي مثل اتفاقات هلسنكي ، فان مئات الالوف من اليهود في الاتحاد السوفياتي يحرمون بصورة منتظمة من حق الانسان الاساسي في الهجرة والتثاقف شمل أسرهم في اسرائيل . وفي الوقت ذاته ، فان أولئك الذين يحرمون بصورة

رسمية من اذونات الخروج يرغمون على العيش كمنبوذين في المجتمع السوفياتي وذلك لفترات طويلة في كثير من الاحيان ، بعد حرمانهم من وسائل المعيشة ويصبحون عرضة لنزوات السلطات وموضعا لمختلف اشكال المضايقات . وفي بعض الحالات ، فان اليهود الذين يطلبون الاذن بالهجرة الى اسرائيل او يلتمسون المحافظة على تراثهم وهويتهم اليهوديين يعتقلون ويلقون في غياهب السجون السوفياتية ومخيمات العمل في ظل اقصى الظروف اللاانسانية .

وفي الحقيقة ، ومع اغلاق ابواب الهجرة تقريبا ، فان الحملة الرسمية المعادية للسامية ذات الطابع العنصري تتزايد بصورة واضحة في وسائل الاعلام السوفياتية ، وتتجسد في مختلف اشكال التمييز . ومما يؤسف ، أن الأمم المتحدة لم تتخذ بعد اجراءات محددة بشأن هذه المسألة التي يجب أن تثير استياء الشرفاء في كل مكان وتستحق بالتأكيد اهتمام هذه المنظمة .

ولسوء الحظ ، فان الأمم المتحدة ، وهذه الجمعية بوجه خاص ، لم تبذل الا القدر الضئيل من الجهود البطالة للتخفيف من حدة التوتر الدولي وتسوية الكثير من المنازعات التي ما تزال تحيق باجزاء كبيرة من العالم منذ عدة سنوات . وسواء فيما يتعلق بقضية السلم والامن العالمي ، فانه لم يتم النهوض بهما في العام الماضي . وقد شهد ذلك العام توترا للمجابهة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين أدت بدورها الى اثار خطيرة في جميع أرجاء العالم لا سيما بالنسبة الى الدول الأصغر . كما ازدادت حدة التوتر الدولي ازديادا كبيرا عندما قامت القوات الجوية السوفياتية مؤخرا بصورة متعمدة باسقاط طائرة ركاب من جنوب كوريا ، وهو عمل ادانته الغالبية الساحقة من اعضاء المجتمع الدولي . ان معظم النزاعات المسلحة والحروب المحلية الناشئة في مختلف انحاء العالم قبل عام مضى ، ما تزال تقضي على عدد كبير من الضحايا وتؤدي الى دمار واسع النطاق وتسبب معاناة كبيرة في كثير من الانحاء ، وفي افغانستان وكمبوتشيا ما يزال التدخل الاجنبي مستمرا مع ما ترتب

عليه من قتل لمئات الالاف او جرحهم وتشريد الملايين . ان الشرق الاوسط تمزقه التناحرات العنيفة بين الدول العربية وعدد من النزاعات ليس النزاع العربي الاسرائيلي سوى نزاع واحد منها . والعراق وايران تشتبكان في حرب متطاولة مريرة تدخل الان عامها الرابع ، أزهدت فيها ارواح مئات الالاف . والصراع الداخلي الذي تشجعه سوريا قد مزق لبنان وقد مضت ليبيا قدما في تنفيذ مطامعها الامبريالية في تشاد ، في الوقت الذي تسعى فيه الى تقويض الانظمة الاخرى في افريقيا واماكن مختلفة . وما تزال مختلف النزاعات تحقيق بنصف الكرة الغربي ايضا .

ومع ان التقليل ينبع عادة من عوامل محلية ، الا ان جزءا كبيرا منه في مختلف انحاء العالم بما في ذلك الشرق الاوسط ، قد تفاقم بصورة حادة نتيجة للسياسات السوفياتية التي استغلت ذلك التوتر لزعزعة الاستقرار وتوسيع نطاق النفوذ السوفياتي . وسواء كان ذلك مباشرة في افغانستان / أو غير مباشرة بالوكالة ، عن طريق بلدان كفييت نام وسوريا وليبيا ، فان الاتحاد السوفياتي بدلا من الاسهام في السلم العالمي قد اسهم في تفاقم حالات الازمات ، بل تسبب في اندلاع اعمال العدوان ولسوء الحظ ، فان هذا ينطبق أيضا على التورط السوفياتي في النزاع العربي الاسرائيلي .

لقد اثبت العقد الاخير ان حل النزاع العربي الاسرائيلي ممكن حقا اذا ما توخت أطراف النزاع الاخلاص في جهودها لحله . ومرة أخرى ، لا بد من التركيز على أن التقدم في هذا الصدد قد أحرز فعلا خارج اطار الامم المتحدة وفي الحقيقة ، فان هذه الجمعية وغيرها من اجهزة الامم المتحدة ، بدلا من الاسهام في النهوض بالسلم في الشرق الاوسط ، امعنت في كثير من الاحيان من الخطابية العنيفة التي اذكت نيران النزاع العربي الاسرائيلي . ولو كنا سنحكم على المسائل كما تطرح في هذه القاعات ، لخلص المرء بسهولة الى أن هذا النزاع مستعص على الحل . ولكن في العالم الحقيقي للشرق الاوسط ذاته ، المتميز

عن عالم الامم المتحدة، أحرز تقدم كما شهدنا بالنسبة الى معاهدة السلم الاسرائيلية - المصرية ، والاتفاق الاسرائيلي اللبناني الذي تم مؤخرا . فعندما تدخل الدول في مفاوضات مباشرة وجدية تعترف فيها بمصالحها واحتياجاتها المشروعة والمتبادلة يتبين أن الاتفاق أمر ممكن .

ان الامم المتحدة التي تستغلها التحالفات والكتل القوية والأغبيات التلقائية قد ولدت سوء فهم أساسي لجوهر النزاع العربي الاسرائيلي . ان جوهر هذا النزاع كان وما يزال عداوة الدول العربية المستمرة للنهضة القومية الاسرائيلية والقادة العرب ما زالوا منذ عقود يؤكدون بعناد على أن كل المنطقة ، من المحيط الأطلسي الى الخليج الفارسي ، يجب أن تكون عربية بصورة خالصة . ان هذا الموقف الذي ينم عن عدم التسامح واستبعاد الآخرين ، قد انعكس في سياساتهم القمعية التي استهدفت مختلف المجموعات القومية غير العربية في الشرق الأوسط . هذا ، ولا شيء غيره ، هو السبب الرئيسي للنزاع العربي الاسرائيلي .

ولسوء الحظ ، وبعد عدة حروب باهظة التكلفة ، بدأتها الدول العربية فسي محاولتها لتدمير اسرائيل ، يبدو أن كثرة من الدول العربية لم تدرك بعد أن مقاصدها بالنسبة لاسرائيل خاطئة وعقيمة . وهكذا ، فما عجزوا عن تحقيقه في ساحة المعركة يحاولون الآن تحقيقه في ساحة الدبلوماسية . وقد ثبت هذا على هذا المنبر مرة أخرى في الأيام القليلة الماضية في اللغة المتطرفة ومضمون الخطابات التي أدلى بها ، في جملة آخرين ، وزيرا خارجية سوريا والعراق .

ومما له دلالة تبعث على الأسف، أن مثلي البلدان العربية التي يشار اليها عادة باعتبارها " معتدلة " لم يعترضوا بل أنعزوا . هذا هو اعتدالهم الذي ينبغي أن تحيط به علما جميع تلك الأمم الموجودة في الأمم المتحدة والتي ساعدت اما بصورة متعمدة ، أو على الأقل ، دون قصد منها ، وأعانت حملة تسعى الى نزع طابع الشرعية عن بلدي بغية تفكيكه على مراحل .

وفي السياق الذي وصفته توا ، فإن العداء العربي لدولة اسرائيل قد تجلى بوضوح في المنظمة الارهابية المعروفة باسم منظمة التحرير الفلسطينية، وهي اطار مصطنع خلقتهم الحكومات العربية في أوائل الستينات . وقد اعتمد هذا التجمع لفئات متناحرة من الارهابيين دائما على استمرار دعم الدول العربية وحلفائها لبقائه ، كما ثبت بصورة أكثر وضوحا خلال ومنذ تدمير الهياكل الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت وحولها في العام الماضي .

وقد لجأ الكثيرون من الناس الى التفكير غير الواقعي عند الاشارة الى منظمة التحرير الفلسطينية . ان العبارات المنمقة والتلاعب الأنيق بالألفاظ لا يمكن أن تستر النوايا الحقيقية لمنظمة التحرير الفلسطينية أو طابعها . ان هدفها الاجرامي هو تدمير دولة اسرائيل ، سواء تم ذلك بضربة واحدة أو على مراحل . وسعيا الى تحقيق هذا الهدف فان ارهابيي منظمة التحرير الفلسطينية قد ارتكبوا الفظائع الدموية التي أصابت

الجميع يهودا وغير يهود ، شبابا وكبارا ، نساء وأطفالا ورجالا . ان الطابع الحقيقي لمنظمة التحرير الفلسطينية وأهدافها اتضح مؤخرا حتى بالنسبة لأولئك الذين انخدعوا في الماضي بالبراعة اللفظية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

فمأساة لبنان المستمرة نتيجة للدمار الذي أنزلته المنظمة وحلفاؤها عبر العقود الماضية . وادراكا منها تماما لا مكانية التدمير المتأصلة في المنظمة فان الحكومات العربية لم تكن مستعدة لتقبل وجود هذه المنظمة الارهابية على أراضي بلدانها ونتيجة لذلك القت هذه الجماعة على بيروت وعلى شعب لبنان . وكنتيجة لهذا فقد اضمحلت سيادة لبنان ومزق الصراع العنيف ذلك البلد .

ولا يخفى على أحد أن اسراييل تؤيد الاستعادة الكاملة للسيادة اللبنانية، واستقلال لبنان ، وسلامة أراضيه ، ووحدة لبنان داخل حدوده المعترف بها دوليا ، وكذلك اعادة السلطة لحكومة لبنان الشرعية داخل ذلك البلد . وتعتقد اسراييل أنه لبلوغ هذا الهدف يجب أن تنسحب جميع القوات الأجنبية من هذا البلد . وجنبا إلى جنب مع هذه الأهداف ، ومع مراعاة خبرة السنوات الأخيرة ، فان احتياجات اسراييل الأمنية المشروعة يجب ضمانها ، وألا تستخدم الأراضي اللبنانية مرة أخرى لشن هجمات على مواطنينا .

ان الاتفاق المبرم بين اسراييل ولبنان في ٧ أيار/مايو ١٩٨٣ يرتبط بهذه الاحتياجات . وكانت اسراييل وما زالت عازمة على الضي صوب التنفيذ الكامل والعاجل لهذا الاتفاق الرامي الى استعادة لبنان لسيادته . بيد أنه لا بد قد وضح للجميع الآن أن سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية لا نية لديهما في احترام السيادة اللبنانية اليوم أكثر مما كان لديهما في الماضي .

وقد استمعنا جميعا الى مطالب لبنان المتكررة والمؤكدة بانسحاب القوات السورية وقوات منظمة التحرير من أراضيه . وقبل عام استخدم الرئيس اللبناني أمين الجميل هذا

النبر ليدعو الى " . . . الانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات غير اللبنانية من لبنان " . (A/37/PV.35 ، ص ٧-١٠) . وفي رسالة موجهة الى القمة العربية في فاس قبل عام ، طالب لبنان صراحة بانهاء الوجود السوري ووجود منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك البلد . وكرر لبنان مطالبه في الشهر الماضي ، وفي الثاني من أيلول /سبتمبر وجه وزير خارجية لبنان رسالة الى الأمين العام لجامعة الدول العربية أصر فيها مرة أخرى على الانسحاب السوري وانسحاب منظمة التحرير الفلسطينية (الوثيقة S/15953) وكرر هذا الطلب في البيان الذي أدلى به من فوق هذا النبر يوم الجمعة الماضي . ومع هذا ذهب كل ذلك أدراج الرياح . ان سوريا لم تكتف بعدم الاكتراث بهذه المطالب ، بل كثفت تورطها في لبنان ، وتشن حربا مباشرة على الحكومة الشرعية للبنان . ان الرئيس الأسد - بدعم دبلوماسي وعسكري من الاتحاد السوفياتي ومعاونة الارهابيين الفلسطينيين - يواصل عملياته بلا وازع للابقاء على الغرض في لبنان في محاولة لارغام لبنان على الانعسان للسيطرة السورية . ولقد لجأت سوريا الى أساليبها المعروفة القائمة على الابتزاز والتهديد لتواصل تقويض سيرة لبنان لاستعادة سيادته . وسوريا تنتهج هذا السبيل مباشرة أو بالوكالة ولا تعرف وحشيتها المطلقة العنان أى وازع .

وانسحاب اسرائيل من جبال الشوف ، كخطوة أولى في اتجاه الانسحاب الكامل ، قد أعلن عنه قبل فترة لا بأس به لتكوين حكومة لبنان وجيشه من بسط سيطرتها على تلك المنطقة . ولقد منعنا من ذلك من جانب سوريا ووكلائها ، الذين حولوا لبنان مرة أخرى الى ساحة للقتال ، مستغلين العداء القائمة بين الطوائف هناك ومشجعين قيام حرب شاملة ضد حكومته الشرعية .

وترحب اسرائيل باعلان وقف اطلاق النار في لبنان ، وتأمل أن يستمر وقف أعمال العدوان وأن يؤدي الى مصالحة حقيقية بنأى عن أعمال التدخل الخارجي وفرض الرغبات الخارجية . اننا نتبع الحالة عن كثب ونتطلع الى تهيئة ظروف من شأنها أن تضمن الأمن

والهدوء على طول الحدود الاسرائيلية اللبنانية . ولن توافق اسراييل مهما كانت الظروف على العودة الى الوضع الذي كان سائدا منذ ستة عشر شهرا مضت، حينما كانت الأراضي اللبنانية تستخدم كقاعدة لعطيات الارهابيين التي تشن ضد مواطنينا . وتأمل اسراييل باخلاص وترغب في رؤية لبنان المستقل الذي يمارس فيه نظام مستقل قوى السيطرة على جميع أرجاء البلاد .

أتيحت لي الفرصة، سابقا، أن ألاحظ أن الأمم المتحدة قد استغلت بصورة منتظمة في السنوات الأخيرة كأداة للحرب التي يشنها العرب على اسراييل . والجهد الأحـدث عهدا في هذا الصدد تمثل في المؤتمر الدولي الذي انعقد في جنيف قبل بضعة أسابيع على أساس خاطئ كجزء من استغلال أجهزة الأمم المتحدة خلال العقد الماضي من جانب البلدان المعبأة ضد اسراييل، فإن المؤتمر الذي انعقد في جنيف شكل بصورة متوقعة حلقة للشعارات المناهضة لاسراييل ولم يقيم بأية محاولة على الإطلاق ليدرس بصورة موضوعية وأمانة الأسباب الحقيقية للنزاع العربي الاسرائيلي .

ان المصالحة العربية الاسرائيلية يمكن بل وينبغي ان تنبع من المفاوضات المباشرة دون تدخل خارجي . فلا مجال للحلول الممثلة أو المفروضة فرضا . ان اية محاولات صريحة أو غير صريحة لتجاوز المفاوضات الحرة والمباشرة بين دول المنطقة سوف تؤدي الى تاخير عملية احلال السلم . ومن الأمثلة الصارخة على ذلك ما يسمى " بخطة فاس للسلم " بما فيها من غموض وتلاعب بالالفاظ . انها تستهدف خدمة اولئك الذين يريدون تجنب المفاوضات المباشرة ويسعون الى فرض المطالب العربية طويلة الأمد والعطرفة بحيث يقوضون قضية السلم . ان أى حل عادل ومنصف لا بد وأن يأخذ في الاعتبار الحقيقة الأساسية الماثلة في انه توجد الآن ومنذ ثلاثة عقود دولتان قوميتان على اقليم ما عرف في السابق بفلسطين تحت الانتداب : احداها عربية والأخرى يهودية ، واشير بالطبع الى مملكة الاردن ودولة اسرائيل .

ان مساهمة الأمم المتحدة والمجتمع العالمي بوجه عام ينبغي ان تنصب على تشجيع الحوار بدلا من تشجيع المواقف والاتجاهات التي تديم الوضع القائم واستمرار العداء لبلدى . ومن المؤسف ان الأمم المتحدة سمحت لنفسها بأن تورد في موقف متحيز ، بل وتورطت في نسيج متعاطف من القرارات عديمة التوازن ، وأصبحت رهينة للجان متحيزة ، وبددت موارد كبيرة في اغراض مشكوك فيها . وقد آن الأوان ليدرك الجميع انه لا يمكن ايجاد حل للنزاع العربي الاسرائيلي الا اذا اخذت في الاعتبار الكامل حقوق ومصالح واحتياجات اسرائيل . وفي المقام الأول من هذه الحقوق ، الحق الثابت للشعب اليهودي في تقرير المصير والسيادة في وطنه ارض اسرائيل . ان اتفاقات كامب ديفيد التي تم التوصل اليها بعد مفاوضات مكثفة مع مصر وبمشاركة الولايات المتحدة تظهر ما يمكن تحقيقه اذا ما انتهجت الاطراف المعنية بالمشكلة نهجا يتسم بروح التوفيق . وقد هيأت هذه الاتفاقات التي تراعي الحقوق والمصالح المشروعة للأطراف المعنية الجو أيضا لعقد معاهدة مقبلة مع الاردن ، واتاحت للفلسطينيين العرب الذين يعيشون في اليهودية والسامرة وقطاع غزة القيام بدور

نشط في تقرير مستقبلهم وذلك بداية في اطار الحكم الذاتي ، وبعد ذلك اثناء المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للمناطق المعنية . ان اى شخص يهتم باخلاص برفاه الفلسطينيين العرب والسلام الحقيقي الذى سيراى مصالح اسرائيل وجيرانها العرب ، ينبغي عليه ان يرحب بالتقدم الذى تمثل في اتفاقات كامب ديفيد . وعلى النقيض من ذلك فان اولئك الذين يودون ادامة النزاع العربي الاسرائيل لأغراض سياسية انانية سوف يستمرون في تأييد القرارات المضحاة في هذه الهيئة ، ويسعون الى تقويض تلك المبادرات التي قربتنا من سلم عربي اسرائيلي حقيقي .

ترحب اسرائيل بأصوات التعقل التي صدرت عن عواصم افريقية ، تعلن ان مساهماتها للنهوض بالحوار في الشرق الأوسط سوف تكون اكثر مصداقية وفعالية متى قامت بتطبيع علاقاتها مع اسرائيل وجيرانها . وفي الماضي ، فان الامكانية المتأصلة في العلاقات بين اسرائيل والبلدان النامية في افريقيا وغيرها قد تجسدت في منجزات اثبتت جدواها وفائدتها الكبيرة المتبادلة .

ترحب اسرائيل باستئناف العلاقات وتوسيع نطاق التعاون والصداقة مع جميع اولئك الذين يؤمنون ، كما نؤمن نحن بأن الدول جميعا سواء اتفقت ام لم تتفق بشأن كل مسألة ينبغي عليها ان تقيم علاقات الحوار المتبادل . وفي رأينا فان هذه هي الاحتياجات الأساسية اذا ما اردنا ان ننهض باقامة السلم والتعاون في العالمنا . ان مقاصد الأمم المتحدة المحددة في المادة الاولى من الميثاق هي : حفظ السلم ، وتنمية العلاقات الودية بين الأمم ، والتعاون الدولي على حل المسائل الدولية ، وجعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الامم . ان هذه المقاصد النبيلة التي كرس لها مؤسسو المنظمة انفسهم في ١٩٤٥ ، لا يحققها انجراف الامم المتحدة حاليا الذى لا يعوقه شيء صوب التخلي عنها على سبيل العجز . وقبل كل شيء فان مبدأ تكافؤ السيادة بين الدول قد طرح جانبا امثالا لسياسة الكتل والابتزاز العسكى والاقتصادى .

ورغم هذا الاتجاه المؤسف لاتزال اسرائيل على استعداد لكي تؤيد بصورة نشطة نهجا ايجابيا جديدا يمكن ان تتمثل الخطوة الاولى منه في التخلي عن العبء الجسيم المتمثل في تسييس الوكالات المتخصصة بحيث تصبح فعالة ومفيدة كما أريد لها أن تكون .

ما زالت اسرائيل تعتقد ان سجل الماضي المهلhel ينبغي الا يحجب رؤيتنا في المستقبل . ان حكومة اسرائيل مستعدة اليوم كعهدنا دائما للتفاوض مع الدول العربية المجاورة بشأن التوصل لحل منصف للنزاع العربي الاسرائيلي . وأود من فوق هذا المنبر ان اتوجه الى الشعوب العربية في منطقتنا وأسألها : هل حلت ٣٥ عاما من الحروب وسفك الدماء أى مشكلة ؟ هل تحسن وضعنا نتيجة لهذه السنين الكثيرة من النزاع مما لو عاشت امنا جنبا الى جنب في ظل السلم ؟ الم يكن من الممكن استخدام الملايين التي بددت على مشتريات الاسلحة بصورة افضل بتوجيهها لحل المشاكل المحلية الملحة مثل الفقر والجوع والامية وتضييق الهوة المتسقة بين الفقراء والاغنياء ؟ الى متى ستظل حكوماتكم قادرة على تشتيت انتباهكم المشروع الى الظلم الاجتماعي ، من خلال ما تنتهج من سياسات معادية ضد بلادى وهي سياسات لن تؤدي الا الى ادامة العنف الذى كلف مجتمعاتنا ثمنا كبيرا . الى متى ستظل حكوماتكم مستعدة للتضحية بزهرة شبابها على مذبح الحرب الدموى ؟

ان استمرار العدوان والحرب قد جلبا لمنطقتنا معاناة وحزنا كبيرين ؛ الا يليق بنا ان نبدأ صفحة جديدة في تاريخ منطقتنا المضطربة ؟ الا يجدر بنا ان نحول الشرق الأوسط الى منطقة تتسم بالتعاون والتقدم ؟ قبل آلاف من الأعوام انبثقت من منطقتنا رؤيا السلم العالمي ويمكننا سويا ان نحقق هذه الرؤيا في منطقتنا ونكون مصدر الهام لبقية العالم . لهذا فلنجتمع بروح التوفيق ، ولنستعزز من التوتر بالهدوء وعن البؤس بالرخاء وعن البغض بال صداقة . وقبل كل شيء دعونا بدلا من الحرب نتمتع بالسلم .

رفعت الجلسة الساعة ١٤ / ٠٠